المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⵉⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⵙⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵍⴰⵍⵉⵜ

CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

حول

«النظم البيئية الغابوية بالمغرب: المخاطر والتحديات والفرص»

اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة

رئيس اللجنة: *السيد محمد بن قدور*
مقرر الموضوع: *السيد عبد الرحيم كسيري*
الخبيرة الدائمة: *ياسمينة الدكالي*

الفهرس

ملخص 4

مقدمة 7

1 .نظم بيئية غابوية وطنية متعددة الوظائف وغنية بتنوعها البيولوجي 9

1.1 الأنواع الحيوانية والنباتية المستوطنة 9
2.1 المغرب في مقدمة المناطق شديدة التنوع البيولوجي الشديد (hotspots)في الفضاء المتوسطي 12
3.1 الالتزامات الدولية للحفاظ على النظم البيئية الغابوية وإعادة تأهيلها 14

2. نظم إيكولوجية ذات قيمة اجتماعية و بيئية عالية و إمكانات كبيرة لتثمين الموارد الغابوية 16

1.2 دور بيئي حاسم في تنظيم الموارد المائية والمناخ وحماية التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود في وجه التقلبات المناخية 16
2.2 مساهمة قوية في تأمين الحاجيات الطاقية وتوفير خدمات النظم البيئية 18
3.2 اقتصادات محلية قائمة على استغلال وتثمين الموارد الغابوية 19

3 .التقلبات المناخية و الأنشطة البشرية تفاقم من تدهور النظم البيئية الغابوية 21

1.3 تساقطات مطرية غير كافية وموجات جفاف متكررة 21
2.3 حرائق غابوية شديدة 22
3.3 استغلال مفرط للنظم البيئية الغابوية المغربية 23

4. الإصلاحات المعتمدة لتطوير النظم البيئية الغابوية تظل غير كافية 25

1.4. مجهودات كبيرة مبذولة لإعادة تأهيل و إصلاح النظم البيئية الغابوية وإصلاحها خلال العقود الثلاثة الأخيرة 25
1.1.4على مستوى التهيئة والتجهيزات الغابوية 25
2.1.4على مستوى التشجير 26
3.1.4على مستوى تعزيز القدرة على الصمود في وجه التقلبات المناخية 27
4.1.4 آفاق تثمين الإمكانات الإنتاجية للنظم البيئية الغابوية 28
2.4 أنماط حكامة غير عملية وغير فعالة بالقدر الكافي 29
1.2.4 نمط تدبير حمائي للعقار 29
2.2.4 ضرورة تحيين التشريع الغابوي 30
3.2.4 تدبير توافقي لحق الاستغلال 30
4.2.4تفعيل هيئات الحكامة 32
5.2.4 ضرورة تعزيز الدور الحاسم للجماعات الترابية 32
6.2.4مكانة البحث العلمي في عملية تطوير وتثمين النظم البيئية الغابوية المغربية 34

5.ضرورة حماية النظم البيئية الغابوية وتثمين الموارد الغابوية لفائدة الساكنة المحلية و المجالات الترابية 35

الملاحق 40

طبقاً لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد رأي حول النظم البيئية الغابوية بالمغرب.

وفي هذا الإطار، عَهِدَ مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة[1] بإعداد هذا الرأي.

وخلال دورتها العادية رقم 141 المنعقدة بتاريخ 29 دجنبر 2022، صادقت الجمعية العامة للمجلس بالإجماع على هذا الرأي الذي يحمل عنوان "النظم البيئية الغابوية بالمغرب: المخاطر والتحديات والفرص".

وقد جاء هذا الرأي، الذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية التي دأب عليها المجلس، ثمرة نقاشات موسّعة بين مختلف الفئاتِ المكونة للمجلس، فضلا عن مخرجات جلسات الإنصات[2] المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين، وكذا نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس بشأن هذا الموضوع على المنصة الرقمية "أشارك "[3].

[1] الملحق 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة

[2] الملحق 2: لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم

[3] الملحق3: نتائج الاستشارة المواطنة التي تم إطلاقها على المنصة الرقمية "أشارك" حول النظم البيئية الغابوية بالمغرب

ملخص

يسلط هذا الرأي الضّوءَ على الإمكانات التي تزخر بها النظم البيئية الغابوية في بلادنا و ما تتسم به من هشاشة متزايدة في مواجهة الضغوط اليومية والمخاطر البيئية والمناخية المتعددة. ويقترح بدائل لتحقيق التوازن بين استدامة النظم البيئية الغابوية و بين قدرتها على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية، و مختلف أوجه استغلال خدماتها، وتحقيق التنمية الاقتصادية للمناطق المعنية و الساكنة المحلية. وخلال دورتها العادية رقم 141 المنعقدة بتاريخ 29 دجنبر 2022، صادقت الجمعية العامة للمجلس بالإجماع على هذا الرأي.

يغطي الملك الغابوي حوالي 13٪ من إجمالي مساحة المغرب، ويتركز بشكل أساسي في المناطق الجبلية حيث يقطن حوالي 7 ملايين نسمة، أي نصف الساكنة القروية. هذه النظم البيئية التي تتميز بتنوعها البيولوجي الكبير، تضطلع بوظائف أساسية، لاسيما على مستوى تنظيم الموارد المائية، وتعزيز القدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية، إلى جانب المساهمة في تأمين الحاجيات الطاقية والغذائية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يساهم قطاع الغابات بنسبة 1.5٪ من الناتج الداخلي الإجمالي، أي بحوالي17 مليار درهم سنوياً. كما يُوفر ما بين 8 و10 ملايين يوم عمل، أي ما يعادل 50.000 منصب شغل قار. ومن جهة أخرى، يساهم القطاع في توفير خَشَبِ البناء وخشب الصناعة بنسبة 30٪، و احتياجات كَلَأ الماشية على الصعيد الوطني بنسبة 17٪، فضلا عن توفير 4٪ من العرض العالمي لِبَلُّوطِ الفلين.

ومع ذلك، ورغم أهميتها، فإن النظم البيئية الغابوية مهددة بالتدهور بشكل مستمر يقدَّر بحوالي 17.000 هكتار سنويا. ويعزى ذلك لعدة عوامل في مُقَدِمَتِهَا الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية والضغوط الناجمة عن الأنشطة البشرية. و يبقى غياب عروض خاصة بالسياحة البيئية، والاستخراج المفرط للحطب سنويا بمعدل 3 ملايين طن، بالإضافة إلى الرعي الجائر، وذلك بمعدل يفوق مرتين إلى ثلاث مرات القدرة الإنتاجية للنظم البيئية الغابوية، من العوامل التي من شأنها عرقلة الجهود المبذولة لتثمين الغطاء الغابوي على نحو مستدام.

ولمواجهة هذه التحديات، وترصيدًا للجهود والمكتسبات المنجزة طيلة العقود الثلاثة الماضية، وضعت السلطات العمومية استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030» التي تهدف إلى إعادة تأهيل وإصلاح النظم البيئية الغابوية، وتثمينِ مواردها، وذلك وفق مقاربة مستدامة. ولو أن الحصيلة المرحلية لهذه الاستراتيجية تبدو إيجابيةً، فهي لازالت في بدايتها، وبالتالي يَصْعُبُ القيامُ بتقييم موضوعي لنتائجها على المجال الغابوي.

في ضوء هذا التشخيص، يؤكد المجلس على أهمية تقاسم رؤية مُنَسَّقة بين مختلف الأطراف المعنية مع إشراك الساكنة المحلية، من أجل تحويل المجال الغابوي إلى مجال قادر على الصمود في وجه المخاطر، وتعبئة الاستثمارات ذات الطابَع المستدام، وتعزيز القطاعات الواعدة التي من شأنها تثمين موارد هذا المجال الطبيعي، وإيجاد بدائل اقتصادية للحد من اعتماد الساكنة على الموارد الغابوية.

وفي هذا السياق، يُوصى باتخاذ جملة من التدابير الأساسية، نذكر من أهمها:

- ✓ إحداث مُدَوَّنَةٍ للغابات يتم بِموجَبِها تجميع وتحيين النصوص القانونية المعمول بها، وتحديد حقوق والتزامات جميع الأطراف المتدخلة، وتدقيق طرق وكيفيات حماية التنوع البيولوجي، وتحسين سلامة النظم البيئية الغابوية، ومكافحة حرائق الغابات، وكيفيات تأمين المِلْكِ الغابوي؛
- ✓ إعادة تأهيل النظم البيئية الغابوية من خلال الانتقال التدريجي من صيغة الحق الانتفاع الممنوح للساكنة المعنية إلى استرجاع هذه الحقوق من قبل الدولة في جميع المناطق المحمية، مع إدماج الساكنة المحلية في أنشطة اقتصادية بديلة؛
- ✓ الرفع التدريجي من مساحة المناطق المحمية من 3.76٪ إلى 30٪ بحلول عام 2050، وذلك تفعيلا للالتزامات الدولية في مجال التنوع البيولوجي؛
- ✓ تكثيف عمليات إعادة التشجير والتخليف من خلال تنظيم حملات وطنية، وتحديد المساحات المستهدفة، وتعزيز الاستثمارات المستدامة وتقديم التحفيزات الضريبية للمقاولات المعنية، وإعادة النظر في الاختيارات المتعلقة بالأصناف الغابوية المعنية بإعادة التشجير والتخليف؛
- ✓ الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في تتبع عمليات التشجير، ومراقبة ومكافحة حرائق الغابات، وذلك بالاستفادة من خبرة وتجارب القطاع الخاص في هذا المجال؛
- ✓ تثمين موارد الغابات من خلال تطوير إطار قائم على الشفافية والمسؤولية البيئية في منح امتياز الاستغلال لفائدة الساكنة والمقاولات المحلية، بتشجيع الحراجة الفلاحية، لا سيما من خلال:
  - إحداث علامة الجودة (المسؤولية البيئية) في المجال الغابوي؛
  - إعادة النظر في "تصنيف" الأشجار الغابوية التي تتمتع ثِمَارُها بقيمة اقتصادية وتجارية عالية إلى أشجار مثمرة (مثل زراعة شجر الأركّان في الملك الخاص).
- ✓ تنمية السياحة البيئية في المناطق المحمية بما يُراعي خصوصياتِها الثقافية والترابية والايكولوجية؛
- ✓ مواكبة و دعم الساكنة المحلية والرُعاة، من خلال تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومنح إعانات من الصندوق الوطني الغابوي لتشجيع مشاريع زراعة أشجار غابوية مثمرة والنباتات العطرية والطبية في الأراضي الخاصة والجماعية.

هذا الرأي، الذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية التي دأب عليها المجلس، هو ثمرة نقاشات موسّعة بين مختلف الفئاتِ المكونة للمجلس، فضلا عن مخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين، وكذا نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس بشأن هذا الموضوع عبر منصته الرقمية

"أشارك" وشبكاته الاجتماعية، حيث بلــغ عــدد التفاعلات مع هذا الموضوع 96625، منها 388 إجابة على الاستبيان و534 تعليقا على صفحات التواصل الاجتماعي للمجلس.

ويليه أهم خلاصات هذه الاستشارة:

- ✓ حوالي 84٪ من المشاركات والمشاركين يَرَوْنَ أن المجال الغابوي حاليا يعرف تدهورا مستمرا في حين يرى 10٪ فقط أنه يتم الحفاظ على النظم البيئية الغابوية وتثمينها؛
- ✓ 61٪ من الإجابات تعتبر أن الإفراط في استغلال الموارد الغابوية هو السبب الرئيسي لهذا التدهور، وتأتي التغيرات المناخية في المرتبة الثانية بنسبة 53٪، والتوسع العمراني غير المنظم في المرتبة الثالثة بنسبة 48٪؛
- ✓ يرى أكثر من نصف المشاركات والمشاركين أن أهم التدابير التي يتعين اتخاذها تتمثل في ترشيد استغلال الموارد الغابوية بنسبة 64٪، وإشراك الساكنة المحلية في تدبير تنمية المجال الغابوي بنسبة 58٪.

مقدمة

يزخر المغرب بثروة غابوية مهمة تغطي حوالي 13 في المائة من مجموع المساحة الوطنية، تتركز بشكل أساسي في المناطق الجبلية التي يقطن فيها حوالي 7 ملايين نسمة، أي نصف الساكنة القروية[4]. يتميز هذا الرصيد الغابوي بتنوعه البيولوجي الكبير، حيث يُعدّ من بين أهم النظم البيئية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كما يتميز بتعدد وظائفه التي تتوزع بين مساهمته في تنظيم الموارد المائية، وتعزيز القدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية، وحماية التنوع البيولوجي، إلى جانب المساهمة في تأمين الحاجيات الطاقية وتوفير خدمات إيكولوجية لفائدة الساكنة المحلية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يساهم قطاع الغابات بنسبة 1.5 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، أي بحوالي17 مليار درهم سنوياً[5]. كما يُوفر ما بين 8 و10 ملايين يوم عمل، أي ما يعادل 50.000 منصب شغل قار[6]. ومن جهة أخرى، يساهم القطاع في توفير 4 في المائة من العرض العالمي لبلوط الفلين و17 في المائة من احتياجات كَلَأ الماشية على الصعيد الوطني، كما يساهم في تغطية احتياجات البلاد من خشب البناء وخشب الصناعة (30 في المائة)[7].

ومع ذلك، تتأثر النظم البيئية الغابوية في المغرب، كغيرها من البلدان الواقعة على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، بظروف مناخية لا تساعد على عملية التخليف الطبيعي للأشجار حيث تشهد تقلبات في المناخ (شبه رطب، وشبه جاف، وجاف أحيانا) مع تسجيل مستوى تساقطات ضعيف نسبيا. وتواجه هذه النظم البيئية أيضا تحديات أخرى، تتمثل في عدم تثمينها بالقدر الكافي، خاصة غابات الفلين والأرز التي غالبا ما يفوق حجم استغلالها قدرتها الإنتاجية فضلا عن الوضعية الاجتماعية الهشة للساكنة التي تقطن بمجالاتها . هذه التأثيرات المناخية إلى جانب الاستغلال المفرط يسرعان من وتيرة تدهور النظم البيئية الغابوية ويهددان استدامتها. ويتبين من تحليل هذا الوضع المقلق أن 17.000 هكتار من الغطاء الغابوي يتعرض سنوياً للتدهور الشديد نتيجة استخراج 3 ملايين طن من الحطب سنويا والرعي الجائر، وذلك بمعدل يفوق مرتين إلى ثلاث مرات القدرة الإنتاجية للنظم البيئية الغابوية[8]. واستنادا إلى المعطيات الصادرة عن إدارة المياه والغابات، لا يتجاوز ما تم تحقيقه من العائد المتوقع للقدرة الإنتاجية للغابات نسبة 20 إلى 30 في المائة.[9] كما أن المغرب رغم احتلاله للمرتبة الثالثة عالميا من حيث احتياطي الفلين، فإن حجم الصادرات من هذا الاحتياطي لا تتعدى 1 في المائة من قيمة مجموع الصادرات. هذا، وإذا كانت الترسانة

[4] جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي2022.
[5] Revue de la gendarmerie royale, trimestriel d'information n°72, dossier « la gendarmerie royale, acteur engagé dans la protection du patrimoine forestier », mai-juin 2022.
[6] Département des eaux et forêts, bilan d'activités 2020.
[7] Département des eaux et forêts, bilan d'activité 2020.
[8] جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي2022.
[9] جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي2022.

التشريعية والتنظيمية ذات الصلة وأنماط التدبير و الإصلاحات المعتمدة منذ الاستقلال قد مكنت من الحفاظ على جزء كبير من هذا الرصيد الغابوي، فإن ذلك لم يحد من الوتيرة المتصاعدة لتدهور هذا المجال وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنشودة.

وفي هذا السياق، تم إطلاق استراتيجية جديدة «غابات المغرب 2020-2030» وإطلاقها في فبراير 2020 تروم إعطاء دفعة جديدة لاستدامة و تنافسية قطاع الغابات، وذلك من خلال وضع الساكنة المعنية في صلب هذه الاستراتيجية. وتهدف هذه الاستراتيجية، التي ترتكز حول أربعة محاور رئيسية[10] وأهداف فرعية طموحة، إلى تخليف وتشجير الغابات لاستعادة مساحة تصل إلى 133.000 هكتار بحلول 2030، وإحداث فرص عمل مباشرة إضافية (أكثر من 27.500 منصب شغل) وخلق قيمة تجارية تقدر ب 5 مليارات درهم سنويا، عوض 2 مليار درهم سنويا المسجلة حاليا. ويتطلب تحويل هذه الاستراتيجية إلى واقع ملموس تضافر جهود جميع الجهات الفاعلة على المستويين الوطني والمحلي.

في ضوء هذه المعطيات التي تعكس أهمية المجال الغابوي و المخاطر التي تتهدد استدامته، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار إحالة ذاتية، إعداد رأي حول هذا الموضوع انطلاقا من زوايا النظر التالية:

1. تعميق المعرفة بالوضعية الايكولوجية للغابات و تسليط الضوء على ما تتسم به من مواطن القوة و الهشاشة.

2. دراسة الإصلاحات المعتمدة من قبل مختلف الفاعلين المؤسساتيين في هذا المجال بهدف فهم التدابير المتخذة للحفاظ على هذه النظم البيئية الغابوية وتثمينها.

3. بلورة توصيات ملائمة تهدف إلى تحقيق توازن مستدام بين مختلف أوجه استغلال النظم البيئية الغابوية، وضمان الحفاظ على تنوعها البيولوجي، وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية، وتلبية احتياجات الساكنة المنتفعة، وتحقيق التنمية الاقتصادية للمناطق المعنية.

[10] يهدف المحور الأول لخلق نموذج جديد بمقاربة تشاركية تجعل من الساكنة الشريك الأول في التدبير. ويخص المحور الثاني تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها بغية تحقيق أقصى قدر من الفعالية من حيث الحفاظ على البيئة وتثمينها. أما بالنسبة للمحور الثالث، فيتعلق بتطوير وتحديث المهن الغابوية عن طريق إنشاء مشاتل غابوية حديثة بمواصفات عصرية ورقمنة وسائل تدبير القطاع .أما المحور الرابع والأخير فيتعلق بالإصلاح المؤسساتي للقطاع عن طريق خلق وكالة المياه والغابات مخصصة لتدبير هذه النظم البيئية، مع الاعتماد على إطار قانوني ملائم وتأهيل الموارد البشرية وفقا لخصائص المهن الغابوية وكذا إنشاء قطب للبحث والتكوين.

1 . نظم بيئية غابوية وطنية متعددة الوظائف وغنية بتنوعها البيولوجي

1.1 الأنواع الحيوانية والنباتية المستوطنة

على الصعيد الدولي، يشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2020 إلى أن المساحة المغطاة بالغابات تبلغ 4.06 مليار هكتار، أي ما يعادل 31 في المائة من مساحة اليابسة، مع تركيز كبير للغابات في المناطق الاستوائية (45 في المائة)[11]، فيما تتوزع أكبر مساحات مغطاة بالغابات في العالم بين ست دول فقط[12].

أما على المستوى الاقتصادي، يوفر قطاع الغابات نحو 13.2 مليون منصب شغل ويسهم في إنتاج أكثر من 5000 من المواد المختلفة، بقيمة مضافة إجمالية تفوق 600 مليار دولار سنويا[13].

إطار رقم 1: تعاريف

تُعرّف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)[14] الغابات بأنها أرض تمتد على مساحة تفوق 0.5 هكتار، بها أشجار يتجاوز طولها 5 أمتار تنمو على مقربة من بعضها البعض بحيث تتلامس جذورها أو تتداخل معا. ويَستثني هذا التعريف أراضي الإنتاج الفلاحي كمزارع الأشجار المثمِرة والحِراجة الزراعية. ويشمل مختلف أوجه الاستخدام سواء الإنتاج أو الحماية أو المحافظة (المنتزهات الوطنية والمحميات الطبيعية والمناطق المحمية).

ويتضمن مفهوم **النظام البيئي الغابوي** التفاعل بين مختلف النظم الحية والأشجار والحيوانات والنباتات وكذلك مجموع الكائنات الحية الدقيقة التي تشكل تجمعا للكائنات الحية[15]. وتتفاعل هذه النظم فيما بينها، وتعتمد بشكل كبير على بيئتها الخاصة والمتغيرة باستمرار (المناخ والماء والتربة). وتتعرض النظم البيئية الغابوية، التي تمثل نسبة كبيرة من التنوع البيولوجي لكوكب الأرض، لضغوط ناجمة عن التغيرات المناخية وعن الأنشطة البشرية منذ عدة عقود.

أما على الصعيد الوطني، فتتميز النظم البيئية الغابوية بقيمة بيئية واجتماعية عالية. هذا وعلى الرغم مما تتعرض له من تداعيات جراء استمرار التغيرات المناخية والضغوط الناجمة عن الأنشطة البشرية، يعود

[11] Évaluation des ressources forestières mondiales 2000 (FRA 2000) : https://www.fao.org/forest-resources-assessment/past-assessments/fra-2000/main-findings/fr/

[12] حسب المساحة وبالترتيب: روسيا، البرازيل، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية والصين

[13] الموقع الالكتروني للبنك الدولي

[14] تقييم الموارد الغابوية العالمية
https://www.fao.org/forest-resources-assessment/past-assessments/fra-2000/main-findings/fr/ :2000

[15] مجموع الكائنات الحية في وسط بيولوجي يوفر شروط الحياة المتجانسة في بيئة معينة https://www.aquaportail.com/definition-3118-biocenose.html

55 في المائة من قيمتها إلى الوظائف الاجتماعية التي تضطلع بها من قبيل توفير حطب التدفئة والكلأ. وتشكل الوظائف البيئية والاقتصادية 32 في المائة و13 في المائة على التوالي من هذه القيمة الإجمالية، وهوما يظل دون المتوسط المسجل في منطقة البحر الأبيض المتوسط[16].

وتقدر قيمة مجمل الوظائف التي تضطلع بها النظم البيئية الغابوية حوالي 17 مليار درهم سنويا[17]. وتقدر قيمة الوظائف الاجتماعية، وفق المعطيات الصادرة عن إدارة المياه والغابات، بأزيد من 9 مليارات درهم سنويا، والوظائف البيئية ب 5.4 مليار درهم سنويا، في حين تُقدَّر قيمة الوظائف الاقتصادية بـ 2.2 مليار درهم سنويا فقط[18]. وتساهم الغابات بكيفية ملموسة في تعزيز القيمة المضافة الاقتصادية للجهات. فعلى سبيل المثال، يخلق استغلال شجر الأركان قيمة اقتصادية تقدر بنسبة 7.2 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي لجهة سوس ماسة[19].

يضم المغرب رصيدا طبيعيا مميزاً يتألف من 154 موقعًا ذا أهمية بيولوجية وإيكولوجية (SIBE) ممتدة على مساحة 2.5 مليون هكتار، أي 43 في المائة من مساحة الغطاء الغابوي للبلاد[20]. كما يتوفر على 39 منطقة محمية[21]، بما في ذلك 10 منتزهات وطنية[22]، ورغم ذلك، تبقى المناطق المحمية وفقا لتقرير المجلس الأعلى للحسابات[23]، دون أهداف أيشي للتنوع البيولوجي[24]، حيث تمثل حوالي 3.76 في المائة فقط من المساحة الاجمالية للمغرب، أي 2.67 مليون هكتار. وبالإضافة إلى ذلك، يتوفر على أربع محميات للمحيط الحيوي مسجلة لدى اليونسكو (محمية المحيط الحيوي للأركان (RBA) ومحمية المحيط الحيوي لواحات جنوب المغرب (RBOSM) ومحمية المحيط الحيوي للأرز في الأطلس المتوسط (RBCA) ومحمية المحيط الحيوي القارية للبحر الأبيض المتوسط (RBIM))[25]، كما تندرج 38 منطقة رطبة ضمن قائمة

---

[16] جلسة إنصات للوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي 2022

[17] Revue de la gendarmerie royale, trimestriel d'information n°72, dossier « la gendarmerie royale, acteur engagé dans la protection du patrimoine forestier », mai-juin 2022.

[18] الأرقام المقدمة في عام 2020.

[19] تقرير الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع البيولوجي للمغرب 2016- 2020 القطاع المكلف بالبيئة.

[20] جلسة إنصات مع القطاع المكلف بالتنمية المستدامة في فاتح يونيو 2022

[21] أي 25 في المائة من المواقع ذات أهمية بيولوجية وإيكولوجية

[22] تمثل المنتزهات الوطنية 31 في المائة من المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية. وقد أحدثت تدريجيا منذ الاستقلال وهي كتالي: المنتزه الوطني لتوبقال (1942) وتازكة (1950) وسوس ماسة (1991) وإيريكي (1994) والحسيمة (2004) وتلاسمطان (2004) وإفران (2004) والأطلس الكبير الشرقي (2004) وأخنفيس (2006) وخنيفرة.(2009)

[23] تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول «تقييم تدبير المنتزهات الوطنية»، 2020.

[24] اعتمدت البلدان الأعضاء في اتفاقية التنوع البيولوجي أهداف آيتشي في عام 2010 للحفاظ على التنوع البيولوجي العالمي، والتزمت بإعادة النظر في استراتيجياتها الوطنية من خلال مراعاة التنوع البيولوجي في التخطيطات الترابية. وتتضمن أهداف آيتشي 20 إجراءً للحد من تدهور التنوع البيولوجي، وذلك لجعل النظم الإيكولوجية قادرة على التكيف والمساهمة في رفاهية الأفراد والقضاء على الفقر (بحلول عام 2020). تتطلع أهداف آيتشي الى تحقيق لخمسة أهداف استراتيجية رئيسية وهي:

1. التصدي للأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي عن طريق تعميمه في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع
2. الحد من الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي وتعزيز الاستخدام المستدام
3. تعزيز المنافع التي تتحقق للجميع من التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية
4. تعزيز التنفيذ من خلال التخطيط التشاركي، وإدارة المعارف وبناء القدرات

يُظهر تقييم منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف آيتشي في الإصدار الخامس حول التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي العالمي (الأمم المتحدة، 2020) أنه بينما اتاحت هذه الإجراءات انقاذ بعض الأنواع المهددة بالانقراض، لا يزال مليون نوع من النباتات والحيوانات مهددة بالانقراض. وينبغي التشديد على أن تنفيذ أهداف آيتشي، بالنسبة لمعظم البلدان الأعضاء في اتفاقية التنوع البيولوجي، لم يتحقق بشكل كامل.

[25] المحيط الحيوي لشجر الأركان، المحيط الحيوي لواحات جنوب المغرب، المحيط الحيوي لأرز الأطلس المتوسط، المحيط الحيوي القاري للبحر الأبيض المتوسط

رامسار[26]. ومع ذلك، فإن التأخير المسجل في تغطية مواقع هذه النظم الإيكولوجية و إضفاء الصفة الرسمية عليها، التي تم جردها منذ عام 1996، يهدد استدامة هذه النظم البيئية[27].

وفي ما يتعلق بالأصناف النباتية، تعد النظم البيئية الغابوية للمغرب من بين أهم النظم البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تغطي مساحة تبلغ حوالي 9.631.896 هكتار، بما في ذلك 5.8 مليون هكتار من الغابات. ويُقدَر عدد أصناف النباتات في المغرب بحوالي 4.700 صنف، 537 منها توجد بشكل رئيسي ضمن النظم البيئية الغابوية[28] (مثل سهوب الحلفاء). وتتألف النباتات الغابوية بشكل رئيسي من 71 في المائة من الغابات الطبيعية ذات الأشجار الورقية، مثل البلوط الأخضر (31.7 في المائة)، والبلوط الفليني (8.2 في المائة)، وشجر الأركان (5.4 في المائة)، بينما تتألف من 18 في المائة من الأشجار الصمغية مثل الأرز (2.9 في المائة)، و العرعر البري (11.7 في المائة)،و العرعر (7.3 في المائة)، والصنوبر (2.1 في المائة)، والتنوب (0.1 في المائة)[29]. وتعد بعض الأنواع المستوطنة، مثل شجر الأركان، ذات قيمة إيكولوجية واقتصادية وثقافية كبيرة، ومع ذلك، تتعرض هذه الأنواع لضغوط ناجمة عن الأنشطة البشرية والتغيرات المناخية القوية مما يجعل حمايتها والحفاظ عليها أمرا ضروريا لضمان استدامتها.

في ما يخص الوحيش، تضم النظم البيئية الغابوية حوالي 550 نوعا من أنواع الحيوانات الفقارية، إضافة إلى آلاف الكائنات غير الفقارية[30]، بما في ذلك 92 نوعًا من الثدييات، و334 نوعًا من الطيور، و104 نوعًا من الزواحف والبرمائيات[31]. وعلى سبيل المثال، تعد بعض هذه النظم الايكولوجية موطنا لأكبر عدد من قردة المكاك (Macaca sylvanus) في العالم والتي تواجه خطر الانقراض حسب ما أفادته العديد من المنظمات الدولية[32]. كما شهدت فقمة الراهب المتوسطية (Monachus monachus) الموجودة في المنتزه الوطني للحسيمة، انخفاضا في عددها على مدار السنوات الماضية.

وفي سنة 2015، عملت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) على إنشاء قائمة حمراء للنظم البيئية الغابوية والأنواع المهددة بالانقراض، وذلك من أجل تحديد المخاطر الكامنة وإيجاد الحلول المناسبة على وجه السرعة[33].

[26]Revue de la gendarmerie royale, trimestriel d'information n°72, dossier « la gendarmerie royale, acteur engagé dans la protection du patrimoine forestier », mai-juin 2022.

[27] تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تقييم تدبير المنتزهات الوطنية، 2020

[28] Le Maroc forestier, les principales essences forestières du Maroc, HCEFLCD, 2016

[29] http://www.eauxetforets.gov.ma/ForetsMarocaines/ForetsChiffres/Pages/Forets-En-Chiffres.aspx.

[30] Le Maroc forestier, les aires protégées du Maroc, HCEFLCD, 2016.

[31] جلسة إنصات مع السيد محمد بنزيان، خبير في تهيئة وتدبير الموارد الغابوية، تم عقدها بتاريخ 11 ماي 2022

[32] جلسة إنصات مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بتاريخ 13 يوليوز 2022

[33] نفس المصدر

2.1 المغرب في مقدمة المناطق شديدة التنوع البيولوجي الشديد (hotspots)في الفضاء المتوسطي

تعد منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط واحدة من بين أربعة وثلاثين من البؤر شديدة التنوع البيولوجي في العالم[34]، وتتسم بتنوعها البيولوجي الكبير ووفرة الأنواع المستوطنة بها، إذ تضم أكثر من 22,500 صنفًا من النباتات و500 نوعًا من الطيور، و220 نوعًا من الثدييات البرية (11 في المائة مستوطنة)، و225 نوعًا من الزواحف (حوالي34 في المائة مستوطنة)، و80 نوعًا من البرمائيات (31 في المائة مستوطنة) و220 نوعًا من أسماك المياه العذبة و290 نوعًا من الأشجار[35].

ويضم شمال إفريقيا بؤر صغرى شديدة التنوع البيولوجي تغطي 22 في المائة من المساحة الإجمالية لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وتتميز بوفرة الأنواع المستوطنة: حوالي 5500 نوع نباتي، أي 47 في المائة من جميع الأنواع المستوطنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط[36]. ويأتي المغرب في المرتبة الثانية بعد منطقة الأناضول بتركيا في مجال التنوع البيولوجي بمعدل أنواع مستوطنة يبلغ 20 في المائة[37].

غير أن "بؤر التنوع البيولوجي" في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط تعد من بين أكثر المناطق تدهورًا في العالم، حيث تتعرض لضغوط كبرى ناجمة عن التغيرات المناخية والأنشطة البشرية على حد سواء. وحتى الآن، لم يتم تحويل سوى 5 في المائة فقط من هذه المناطق الحرجة إلى مناطق محمية.

من أجل إجراء تحليل مقارن لبعض النظم البيئية الغابوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ارتأى المجلس تسليط الضوء على نموذج غابات الفلين كونه يمثل نظاما بيئيا مهما في هذه المنطقة؛ إذ تغطي المناطق الطبيعية المحمية لهذا النظام البيئي مساحة تتجاوز 2.000.000[38] هكتار، موزعة بين دول جنوب أوروبا (البرتغال 32 بالمائة، إسبانيا 27 بالمائة، إيطاليا 3.7 بالمائة، فرنسا 1.6 بالمائة) وشمال إفريقيا (المغرب 16.4 في المائة، الجزائر 14 في المائة وتونس 5.3 بالمائة[39]). وتمثل غابات الفلين في البرتغال نسبة 32 في المائة من الغطاء الغابوي، في حين تمثل أزيد من 20 في المائة مساحة البلاد. و بالنسبة لغابات الفلين

[34] Haut lieu de la biodiversité : https://www.conservation-nature.fr/ecologie/hotspot/

[35] Abdelhamid KHALDI, Analyse comparée de quelques écosystèmes forestiers méditerranéens et modalités de leur exploitation durable, actes de la session plénière solennelle, Académie Hassan II des sciences et techniques, Rabat 2020

[36] نفس المصدر

[37] http://www.eauxetforets.gov.ma/Biodiversite/Biodiversit%C3%A9%20au%20Maroc/Pages/Biodiversit%C3%A9-au-Maroc.aspx#:~:text=Au%20niveau%20du%20Bassin%20M%C3%A9diterran%C3%A9en,fragiles%20et%20surtout%20insuffisamment%20prot%C3%A9g%C3%A9es.

[38] Le parlement européen, l'Europe et la forêt : Section V.19.1- une spécificité des pays méditerranéens, https://www.europarl.europa.eu/workingpapers/agri/s5-19-1_fr.htm?textMode=on

[39] Abdelhamid KHALDI, Analyse comparée de quelques écosystèmes forestiers méditerranéens et modalités de leur exploitation durable, actes de la session plénière solennelle, Académie Hassan II des sciences et techniques, Rabat 2020.

في إسبانيا، فهي في الأساس إما غابات واقعة ضمن ملك الخواص أو ما يماثله[40]. أما المغرب فيتمتع بمساحة واسعة من غابات الفلين يحتل بفضلها المرتبة الرابعة عالميا.

ومن ضمن ما يمكن استخلاصه من هذه المقارنة[41]بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ملاحظتين أساسيتين:

- تتميز غابة الفلين في شمال إفريقيا بكونها تقع في نطاق الملك العام وتدبيرها محكوم بهاجس الحماية والاندماج الاجتماعي؛

- بينما تتميز غابات الفلين الأوروبية بكونها تخضع لتدبير القطاع الخاص، حيث يتم تسييرها وفق تدبير مندمج يتوخى إعادة تكوين الغابات وضمان مردوديتها الاقتصادية.

وتتعلق المقارنة الثانية بمحمية ضانا للمحيط الحيوي في الأردن[42]، التي تم إحداثها سنة 1989، و تضم غطاء كبيرا من غابات العرعر، بالإضافة إلى أكبر مساحة من غابات السرو في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط (891 نوعا نباتيا مصنفا و449 نوعا حيوانيا، العديد منهم مهدد بالانقراض).

ويأخذ نمط تدبير محمية ضانا بعين الاعتبار سبل عيش السكان القاطنين على ضفتي النهر (16 قرية و31000 نسمة) وتنمية الاقتصاد المحلي (85 منصب شغل دائم ومئات مناصب الشغل الموسمية). كما يتيح هذا النمط من التدبير إمكانية توليد مداخيل مهمة من خلال السياحة البيئية[43] وتسويق منتوجات الصناعة التقليدية والنباتات الطبية والعطرية والصيد و القنص. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح تنظيم الرعي واعتماد نمط الرعي بالتناوب خلال فصل الصيف تحقيق نتائج إيجابية، ويسهل الحصول على التمويل سواء الوطني أو الأجنبي لتطوير أنشطة المحافظة على استدامة هذه المساحات.

وترد توسكانا الواقعة في إيطاليا كنموذج ثالث في هذه المقارنة حيث يغطي مجالها الغابوي نسبة 51 في المائة من إجمالي مساحة المنطقة، وتبلغ نسبة الخدمات التي تقدمها 6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي. و تُعد هذه المنطقة هي الأولى في إيطاليا التي تضع خطة جهوية لتدبير المناظر الطبيعية مدمجة ضمن خطة التهيئة الترابية للبلاد[44]. وتعتمد هذه المقاربة على تهيئة الفضاءات الطبيعية على الصعيد الجهوي من أجل تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مثل التنمية القروية، وحماية الأحواض المائية،

[40] الخواص أو الجماعات الترابية.

[41] Abdelhamid KHALDI, Analyse comparée de quelques écosystèmes forestiers méditerranéens et modalités de leur exploitation durable, actes de la session plénière solennelle, Académie Hassan II des sciences et techniques, Rabat 2020.

[42] FAO et PNUE. 2020. La situation des forêts du monde 2020. Forêts, biodiversité et activité humaine. Rome. https://doi.org/10.4060/ca8642fr.

[43] دور الضيافة، والمآوي السياحية البيولوجية، ومخيم من 30 خيمة تصل طاقته الاستيعابية إلى حدود 120 شخصا، بالإضافة إلى شبكة من المسارات المخصصة لجولات المشي.

[44] منظمة الأغذية والزراعة، 2018. حالة الغابات في العالم 2018. مسارات الغابات نحو تحقيق التنمية المستدامة(fao.org)

والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتطوير السياحة والثقافة، وإنتاج ثمار هذا النظام البيئي (الكستناء والجوز والبندق والزيتون) لتدخل بذلك ضمن تهيئة التراب و التخطيط العمراني بشكل عام.

إطار رقم 2 : الصناديق الوطنية المخصصة للغابات

تضطلع الصناديق الوطنية المخصصة للغابات بدور رئيسي في تمويل التدبير المستدام للنظم البيئية الغابوية، و تهتم بشكل خاص بالغابات في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (تركيا وتونس ولبنان والمغرب). وتهدف هذه الآليات المؤسساتية إلى تيسير التمويل طويل الأمد للمشاريع المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والحد من تدهور النظم البيئية الغابوية، مع مراعاة الخدمات السوسيو-اقتصادية التي تقدمها هذه النظم البيئية للساكنة المعنية .

ويمكن أن تتأتى مصادر التمويل سواء من الضرائب أو من الهبات. وبرسم سنة 2016، استفاد الصندوق الوطني الغابوي المغربي من نسبة 70 في المائة من الميزانية المخصصة لإدارة المياه والغابات، مما سمح بإعادة تشجير أكثر من مليون هكتار منذ الخمسينيات. وبلغت المخصصات الممنوحة لهذا الصندوق سنة 2020 ما مجموعه 650 مليون درهم[45] تتوزع على ثلاثة برامج تهم حماية و تأمين الملك الغابوي و التهيئة و التنمية الغابوية و محاربة التصحر و حماية الطبيعة.

Source : « Les fonds forestiers nationaux : des mécanismes adaptés aux défis d'aujourd'hui. Tour d'horizon de la situation de quatre pays du sud et de l'est de la Méditerranée : Liban, Maroc, Tunisie et Turquie ». *Revue forêt méditerranéenne* t. XXXVII, n° 3, septembre 2016.

3.1 الالتزامات الدولية للحفاظ على النظم البيئية الغابوية وإعادة تأهيلها

وضع المجتمع الدولي إطارا معياريا دوليا يهدف إلى الحفاظ على النظم البيئية للغابات وتأهيلها، وقد تم توقيع أكثر من 20 اتفاقية دولية في هذا الصدد، بالإضافة إلى وجود أكثر من 40 هيئة حكومية دولية تعمل في هذا المجال[46]. وانخراطا في هذا النهج، قامت المملكة المغربية بالتوقيع والمصادقة على أ الاتفاقيات الدولية والإقليمية الكبرى المتعلقة بحفظ الغابات والتنمية المستدامة، وذلك في إطار تحقيق الهدف رقم 15 من أهداف التنمية المستدامة [47].

[45] مشروع نجاعة الأداء المتعلق بالتنمية القروية و المياه و الغابات

[46] Revue de la gendarmerie royale, trimestriel d'information n°72, dossier « la gendarmerie royale, acteur engagé dans la protection du patrimoine forestier », mai-juin 2022.

[47] Rapport final de la SNDD 2030, département de l'environnement.

وعلى مستوى الجماعات الترابية، فقد تم تسجيل التزاماتها في مجال حماية الرصيد الغابوي سنة 1992 على المستوى الدولي خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو (مؤتمر قمة الأرض)، و الذي مكّن الدول الأعضاء من اعتماد «الأجندة 21» وتأسيس منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات اعتبارا من عام 2000، و هو ما من شأنه تعزيز التعاون الدولي اللامركزي في هذا المجال.

كما وقع المغرب وصادق على اتفاقية التنوع البيولوجي منذ عام 1992[48]، وهي اتفاقية تلزم الدول الأعضاء بحفظ الموارد البيولوجية والجينية واستغلالها بشكل مستدام وبتحقيق الأهداف العالمية العشرين للتنوع البيولوجي[49]. ورغم ذلك، فإن التقييم النهائي للأمم المتحدة في عام 2020 أوضح أن غالبية الدول الأعضاء، بما فيها المملكة المغربية، لم تنجح في تحقيق الأهداف المسطرة في هذا الصدد[50]. وفي يونيو 2022، تم إحداث [51] إطار عالمي جديد للتنوع البيولوجي، على غرار اتفاقية باريس للمناخ (مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي كوب 15)، من أجل تعزيز الاستغلال المستدام للأصناف الغابوية وخدمات النظم البيئية والحراجة، وغيرها. يوجه هذا الاتفاق الدول الأعضاء لمضاعفة جهودها في الرفع من المسؤولية الاجتماعية للمقاولات في تخفيض انبعاثات الكربون، وذلك من خلال المشاركة في برامج إعادة التشجير والحراجة الزراعية للسكان والمنتجين المحليين.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن التصنيف الأخير للدول وفقا لمؤشر أداء البيئة لعام 2022 يضع بلادنا في المرتبة 164 من بين 180 دولة[52].ويتأسس هذا التصنيف على تحليل 40 مؤشرًا مرتبطًا بتغير المناخ والصحة البيئية، لاسيما حيوية النظم البيئية بما في ذلك الغابات.

[48] وفي هذا الإطار، يعتبر بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على المنافع وتقاسمها الاتفاق الدولي الرئيسي بشأن التنوع البيولوجي. وقد اعتمد في عام 2010 ويهدف إلى تقاسم عادل ومنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية للنباتات والحيوانات وما إلى ذلك.

[49] وضع المغرب استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي من أجل الوفاء بالتزاماته (SPANB - 2016-2020).

[50] الإصدار الخامس للتوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، الأمم المتحدة:
https://www.cbd.int/gbo/gbo5/publication/gbo-5-fr.pdf

[51] ويتمثل الهدف العام في تدارك التدهور الحاصل على مستوى التنوع البيولوجي وذلك في أفق سنة 2050 بتحديد 4 أهداف كبرى و23 موقع، بالإضافة الى آليات التخطيط ورصد المؤشرات المزمع استخدامها .(https://www.carbone4.com/analyse-cop15-biodiversite)

[52] https://epi.yale.edu/downloads/epi2022report06062022.pdf

2. نظم إيكولوجية ذات قيمة اجتماعية و بيئية عالية و إمكانات كبيرة لتثمين الموارد الغابوية

1.2 دور بيئي حاسم في تنظيم الموارد المائية والمناخ وحماية التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود في وجه التقلبات المناخية

في ظل ندرة المياه وموجات الجفاف المتكررة، يمكن اعتبار القيمة البيئية للنظم البيئية الغابوية أكثر أهمية من مردوديتها الاقتصادية. وتقاس هذه القيمة من خلال قدرة هذه النظم على الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتثبيت التربة، ومكافحة التعرية في الأحواض المائية والسدود.

تقوم هذه النظم البيئية الغابوية بدور العازل سواء فيما يتعلق بدرجات الحرارة القصوى أو رطوبة الهواء وقوة الرياح. وتؤدي أدوارا إضافية هامة، سواء في الحفاظ على تنوع التربة والنباتات، وتسهيل هجرة الأنواع الحيوانية. فبالنسبة لتنظيم الدورات الطبيعية للمياه، تعرف الغابات هطول كمية أمطار أهم مما هو عليه الحال في الأراضي غير المشجرة. إذ تزيد الجذور من قدرة التربة على الاحتفاظ بالمياه، وتغذي المياه التي تتسرب من السطح منسوب المياه الجوفية.

إطار رقم 3 : أهمية إحداث نظم بيئية غابوية في المجال الحضري

يسعى برنامج مدن الأشجار في العالم، الذي أطلقته الأمم المتحدة عام 2018، إلى تفعيل هدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة، وذلك بتشجيع المدن على تخصيص مساحات خضراء غابوية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، وجعلها مساحات شاملة ومستدامة قادرة على الصمود في وجه التقلبات. وفي هذا السياق، قامت الأمم المتحدة بمنح علامة مدن الأشجار لـ 138 مدينة حول العالم، بما في ذلك 18 مدينة في المنطقة المتوسطية[53]، نظرا لجهودها الحثيثة في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة.

وقد تبنت المدن في تشكيل الغابات الحضرية الأساليب التقليدية مثل الزراعة التقليدية والحراجة، إلى جانب طرق مبتكرة مثل تقنية مياواكي[54] المستخدمة في اليابان. تعتمد هذه الأخيرة في عملية تشكيل الغابات على ثلاث مراحل؛ في المرحلة الأولى، يتم اختيار الأشجار المحلية التي يتعين زراعتها والتي تنمو بشكل طبيعي دون أي تدخل بشري، وتنقسم هذه الأشجار إلى ثلاث أنواع من الغطاء النباتي (الشجيرات والأشجار المتوسطة والأشجار الطويلة) في المتر الواحد، وفي المرحلة الثانية، يتم الحرص

[53] https://treecitiesoftheworld.org/
[54] https://www.minibigforest.com/notre-mission/la-methode-miyawaki/#:~:text=Sur%20ce%20principe%2C%20la%20m%C3%A9thode,de%20taille%20moyenne%2C%20grand%20arbre.

على توفير تربة ذات جودة عالية لتسهيل زرع الأشجار والنباتات الصغيرة بشكل جيد، وفي المرحلة الأخيرة، تتم الزراعة بشكل عشوائي ومكثف لإعادة خلق ظروف النمو الطبيعي.

وفي ما يخص تنظيم المناخ، تُعد الغابات ثاني أكبر مُصرّف كربون بعد المحيطات. ففي المغرب، كانت تضطلع بدور مُصرّف للكربون سنة 2014 (تخزين حوالي 2 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون)،و ذلك حسب «الاستراتيجية الوطنية طويلة المدى لانبعاثات منخفضة الكربون 2050»[55]. ذلك أن تغيرات تدفقات غازات الاحتباس الحراري المنبعثة من الغابات تتأثر بتدهور النظم البيئية الغابوية و استغلالها المفرط.

في نفس السياق، قامت المملكة سنة 2021 بمراجعة مساهمتها المحددة وطنيا[56] لمواصلة جهود التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية وفقا للإمكانيات الوطنية، في إطار احترام اتفاق باريس. وتتمحور مساهمة المغرب حول 61 مخطط تخفيف في 7 قطاعات، بما في ذلك قطاع الغابات، وتقترح العديد من الأهداف القطاعية لتعزيز قدرة البلاد على الصمود أمام التغيرات المناخية بحلول عام 2050.

و على المستوى الترابي، تُعد شجرة الأركّان، التي تصنف محمية للمحيط اليونسكو1998، من النظم البيئية الرئيسية في جهة سوس ماسة، حيث تلعب دورا أساسيا في الدورة الطبيعية للمياه في هذه المنطقة التي تشهد نشاطا زراعيا مكثفا. وتقع المحمية الحيوية لشجر الأركّان بين مناطق إنتاج المياه والمناطق المستخدمة للأغراض الزراعية (سهول سوس والصويرة وسيدي إفني وكّلميم)، و هو ما يجعلها عاملًا حيويًا في تنظيم تدفق المياه وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الظواهر المناخية القصوى مثل الفيضانات. كما يُسهل شجر الأركّان عملية نقل المياه بين مناطق الإنتاج المرتفعة والمناطق المستخدمة للزراعة، ويساهم في تزويد المدن المجاورة بالماء الصالح للشرب.

و يُعبر توزيع المساحة بين المساكن والأغراض المختلفة لشجرة الأركّان وجمع مياه الأمطار من خلال هذا النظام البيئي عن نموذج تدبير خاص ومستدام للموارد المائية. على سبيل المثال، تسمح مخازن المياه (igoudars)[57] للساكنة المحلية بتخزين المياه في آلاف الصهاريج واستخدامها في تغطية احتياجات الساكنة وتوريد الماشية[58].

[55] Ministère de la Transition Energétique et du Développement Durable, rapport 2021 : https://unfccc.int/sites/default/files/resource/MAR_LTS_Dec2021.pdf

[56] Royaume du Maroc, contribution déterminée au niveau national – actualisée, juin 2021.

[57] Abderrahmane AITLHAJ, l'arganeraie, une forêt endémique singulière (protection, développement, plantations), actes de la session plénière solennelle, Académie Hassan II des sciences techniques, Rabat 2020.

[58] جلسة انصات مع السيد عبد الرحمن آيت لحاج، خبير في النظم البيئية لغابات الأركان، في 4 ماي 2022.

2.2 مساهمة قوية في تأمين الحاجيات الطاقية وتوفير خدمات النظم البيئية

توفر النظم البيئية الغابوية العديد من المنتجات والخدمات، بما في ذلك الإمداد بالخشب والمنتجات غير الخشبية، مثل بلوط الفلين، والفطريات، والنباتات العطرية والطبية، وغيرها من المنتجات، بالإضافة إلى توفير الطاقة الحيوية للغابات (الكتلة الحيوية المحروقة).

وفي المغرب، تُعد غابات أرز الأطلس هي المصدر الرئيسي للأخشاب، وتقدم مجموعة متنوعة من المنتوجات، بما في ذلك الأخشاب وحطب الوقود للاحتياجات المنزلية (مثل التدفئة و الطبخ) وعلف الماشية والمنتجات الحرجية غير الخشبية.[59]

إطار رقم 4: وظائف النظام البيئي لغابات أرز الأطلس

- إنتاج الأخشاب: من 78 في المائة إلى 82 في المائة من الإنتاج الوطني
- الشغل: 9.450.000 يوم عمل في السنة
- متوسط الدخل السنوي: 353.4 مليون درهم في السنة
- استهلاك حطب الوقود لكل مسكن: 10 طن في السنة
- يتم جمع الحطب بشكل مجاني لكنه يتطلب جهدا و وقتا طويلا، ويتم جمعه بشكل أساسي من قبل النساء القرويات والأطفال
- إنتاج الغابات غير الخشبية: الأعلاف والخروب والزهور والفطريات والنباتات العطرية والطبية والعسل والقنص وصيد الأسماك
- المساحات المخصصة للرعي: 425.000 هكتار (9 بالمائة)
- الدخل المتأتي من تربية المواشي /الأسر: ما بين 38 في المائة و45 في المائة من الدخل الإجمالي الفلاحي.

المصدر: عمر مهيريت، أعمال الجلسة العامة الرسمية لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم و التقنيات، 2020.

[59]Omar MHIRIT, la cédraie marocaine : protection et développement durable, actes de la session plénière solennelle, Académie Hassan II des sciences techniques, Rabat 2020.

و في ما يتعلق بغابات أشجار الفلين، بلغ متوسط إنتاج بلوط الفلين 94.000 متر مكعب سنويا ما بين 2012 و2017، موزعة على مساحة قدرها 15.569هكتارا. وتساهم المعمورة بأكثر من نصف كميات الفلين المحصودة، على الرغم من أن طريقة استغلالها لم تشهد أي تغيير منذ عام 1951.[60]

و يتم توجيه إنتاج أشجار الأوكليبتوس بشكل أساسي لإنتاج الورق، حيث يتم تسويق ثلث هذا الإنتاج على المستوى الوطني لأغراض مختلفة مثل تصنيع الهياكل الخشبية و الزجاجية و البلاستيكية، وغيرها من الأمور[61]. ومع ذلك، توقف مصنع السليلوز في المغرب في سيدي يحيى غرب عن العمل سنة 2013، والذي بلغت احتياجاته من الخشب400.000 مترا مكعب سنويا[62].

إطار رقم 5: المنتجات الحرجية غير الخشبية للنظام البيئي لغابة المعمورة

- **تربية النحل:** يقدر إنتاج العسل بحوالي 1000 طن سنويا

- **ثمر البلوط:** يتم حصاد متوسط 3000 طن سنويا بسعر 10 دراهم للكيلوغرام الواحد

- **"اللحاء المستخرج من شجر السنط":** يقدر الإنتاج بحوالي 5.000 طن في السنة

- **ترفاس الصحراء:** يغطي مساحة تبلغ حوالي 000 50 هكتار، ويقوم العاملون في جمع الترفاس ببيعه بسعر يتراوح ما بين 50 و70 درهما للكيلوغرام الواحد

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة[63]، 2015.

3.2 اقتصادات محلية قائمة على استغلال وتثمين الموارد الغابوية

تُعد النظم البيئية الغابوية محركا للتنمية الاقتصادية المحلية والقروية، لا سيما من خلال خلق فرص الشغل وتوفير مصادر الدخل. وتمثل شجرة الأرگان، على سبيل المثال، موروثا طبيعيا فريدا من نوعه في جنوب غرب المملكة، حيث تلعب دورا حيويا في محاربة التصحر. تمتد هذه الأشجار على مساحة تبلغ 830 ألف

[60] التقرير السنوي للمجلس الاعلى للحسابات لعام 2018، تثمين وتخليف غابة البلوط الفليني

[61] FAO, UNEP, rapport technique, Analyse de vulnérabilité au changement climatique du couvert forestier Forêt de la Maâmora (Maroc), Optimiser la production des biens et services par les écosystèmes boisés méditerranéens dans un contexte de changements globaux, 2015.

[62] نفس المرجع

[63] FAO, UNEP, rapport technique, Analyse de vulnérabilité au changement climatique du couvert forestier Forêt de la Maâmora (Maroc), Optimiser la production des biens et services par les écosystèmes boisés méditerranéens dans un contexte de changements globaux, 2015.

هكتار، حيث تنمو من الساحل إلى ارتفاعات تتراوح بين 1400 إلى 1500 متر[64]. ونظرا لكونها من الأنواع النباتية المستوطنة، فإن استغلال مواردها يتطلب مراكمة خبرة الأجداد في هذا المجال[65].

يعتمد هذا النظام البيئي، الذي تستقر فيه ساكنة تنشط في الفلاحة وتربية الماشية، على شجرة متعددة الأغراض والاستعمالات، إذ يتم استخدام جميع منتجاتها: ثمار الأرگان، ولب ثمرة الأرگان المستعمل كعلف للماشية، وقشرة الثمرة كحطب، فيما يستعمل زيتها كغذاء ولأغراض تجميلية[66]. ويعتبر التفاعل بين نمط تدبير شجر الأرگان وأنشطة الفلاحة وتربية الماشية أحد أهم مميزات هذه المنطقة. فشجرة الأرگان تتميز بكونها مثلا متعددة الجذوع ومائلة نحو الأرض، مما يسمح للماعز بالتسلق والوصول بسهولة إلى أوراقها. وفي نفس الوقت، تتميز جذور شجرة الأرگان بالقدرة على الوصول بسهولة إلى المياه الجوفية العميقة.

في ما يتعلق بنظام الإنتاج، يتم توارث نمط التدبير الجماعي لشجر الأرگان من جيل إلى آخر، إذ تتيح مؤسسات مثل "الأگدال"[67] للساكنة القروية، نساء ورجالا، العيش في انسجام مع منظومة شجرة الأرگان، و واستغلال مواردها وتثمينها وحمايتها بطريقة مستدامة، من خلال تدبير الموارد المتأتية منها بما في ذلك موارد الرعي والمياه وثمار الأرگان وغيرها. إن الحفاظ على غابات الأرگان يعد ضرورياً لضمان استدامتها، خاصة في ظل عدم إمكانية توسعها الطبيعي نحو شمال المغرب.

إطار رقم 6 : سلسلة شجر أرگان، نموذج للحراجة الزراعية بالمغرب

- رقم المعاملات: مليار درهم
- عدد الأسر المستفيدة: أزيد من 150.000 أسرة
- تم جني حوالي 320.000 طن من ثمار شجر الأرگان، ويمكن أن تنتج هذه الثمار ما بين 4000 و5000 طن من الزيت وفقا للظروف المناخية المحيطة
- ارتفاع نسبة تصدير زيت الأرگان بمعدل وصل إلى 1400 طن سنويا في السنوات الأخيرة
- يتألف القطاع من حوالي 400 تعاونية، غالبيتها نسائية
- 450 مقاولة (تطور القطاع الخاص في هذا المجال منذ سنة 2000)

[64] جلسة إنصات مع السيد عبد الرحمن ايت الحاج، خبير في النظم الغابوية لشجرة الأرگان، وذلك يوم 4 ماي 2022

[65] Abderrahmane AITLHAJ, l'arganeraie, une forêt endémique singulière (protection, développement, plantations), actes de la session plénière solennelle, Académie Hassan II des sciences techniques, Rabat 2020.

[66] جلسة إنصات مع السيد عبد الرحمن ايت الحاج

[67] تعتبر "الأگدال" مؤسسة تقليدية التي تسمح بالتدبير الجماعي لموارد هذه النظم البيئية المختلفة، بما في ذلك المراعي والمياه والأشجار.وتسمح "الأگدال" بنقل حقوق الملكية للأشجار من جيل إلى آخر عن طريق الوراثة.

- سلاسل أخرى مرتبطة بهذه المنظومة: السياحة القروية والإيكولوجية، مجموعات النباتات المرتبطة بشجر الأركّان (مثل الريحان والخزامى)، إنتاج العسل، اللوز، الصبار والنباتات العطرية والطبية
- توقيع عقد-برنامج سنة 2011 بتكلفة تنفيذ تقدر بـ2.81 مليار درهم ويهم الفترة 2011-2020.

يشار إلى أن «الحراجة الزراعية هي منظومة دينامية لتدبير الموارد الطبيعية تدمج الأشجار في الأراضي الزراعية والمناطق الطبيعية القروية، وتُمكن بالتالي من تنويع الإنتاج وضمان استمراريته، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمستعملي الأراضي»[68].

المصدر: جلسة الإنصات مع السيد عبد الرحمن أيت الحاج، خبير في النظم الغابوية لشجرة الأركان، وجلسة الإنصات مع الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركّان

تمنح التشريعات الغابوية[69] الساكنة المحلية حقوق استغلال الغابات الواقعة في ملكية الدولة، من قبيل الولوج إلى المراعي وقطف الثمار وجمع الخشب الميت[70]. غير أن الإطار القانوني الخاص بمناطق شجر الأركّان يمنح الساكنة المنتفعة بهذه المنظومة حقوقا أوسع نطاقا، وخاصة في ما يتعلق باستخدام الأراضي وقطع الأغصان لتسييج الأراضي واستخراج الرمال والحجارة[71].

3 . التقلبات المناخية و الأنشطة البشرية تفاقم من تدهور النظم البيئية الغابوية

1.3 تساقطات مطرية غير كافية وموجات جفاف متكررة

إن موجات الجفاف المتكررة والتساقطات غير الكافية التي يشهدها المغرب أثرت بشكل كبير على توازناته المائية. وتشكل هذه التغيرات المناخية تهديدا لاستدامة النظم البيئية الغابوية وتنوعها البيولوجي والخدمات التي توفرها، مما يؤدي إلى تدهور هذه النظم أحيانا بشكل لا يُمكِن تداركه، وهو الوضع الذي يمكن أن يتفاقم بفعل النشاط البشري. وإذا كان التجدد الطبيعي للنظم الغابوية (التخليف) يعزز استقلاليتها ويزيد من قدرتها على الصمود في وجه التغيرات المناخية، فإن هذه العملية تصبح أكثر تعقيدا بسبب ضعف كمية التساقطات المطرية السنوية، والتي تزداد صعوبة التحكم بها مع مرور الوقت[72].

[68] Définition du World Agroforestry – ICRAF : https://www.agroforesterie.fr/agroforesterie-definition/

[69] مجموعة التشريع الغابوي http://www.eauxetforets.gov.ma/Legislation/Reglement/Pages/Textes-Reglementaires.aspx

[70] في جميع أراضي الملك الخاص للدولة تقريبا

[71] Rapport de développement humain (RDH 50), Les écosystèmes forestiers et péri forestiers . situation, enjeux et perspectives pour, 2025.

[72] جلسة إنصات مع السيد عبد العظيم الحافي، المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر سابقا وخبير في المجال الغابوي، 29 يونيو 2022

وفي ظل هذه الظروف، تبقى عملية التشجير لإعادة بناء النظم الغابوية المتدهورة مرتبطة بعدة عوامل. أولا، يتعين مراعاة الزمن الإيكولوجي الذي ينبغي أن يندرج في استراتيجيات بعيدة المدى[73]. ثانيا، يتطلب إعادة بناء الغابة عادة ما بين 40 و100 سنة، وتعتمد على دراسة الظروف المناخية المتوقعة في المستقبل، لاسيما تداعيات التقلبات المناخية[74].

2.3 حرائق غابوية شديدة

سجلت حرائق الغابات التي شهدتها منطقة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط في صيف 2022 مستويات غير مسبوقة، إذ أضحت أكثر تواترا وأكثر تدميرا نتيجة التغيرات المناخية. ويعد المغرب وإسبانيا وفرنسا والبرتغال واليونان من أكثر البلدان تضررا من هذه الظاهرة. ففي شمال المغرب[75]، أدت الحرائق الغابوية إلى إجلاء المئات من الأسر، كما أتت على الآلاف من الهكتارات من الغابات. وخلال موسم 2020-2021 جرى التصدي لـ950 حريقا غابويا في إطار عمليات التدخل الجماعية التي تشهد تعبئة مختلف القطاعات المعنية[76]. ورغم أن المغرب سجل معدلا منخفضا للمساحات التي تعرضت للحرائق بالنسبة لإجمالي مساحته الغابوية (3000 هكتار في عام 2021[77]) ، إلا أن هذه المساحات التي تعرضت للحرائق على صغرها يمكن أن تؤثر بشكل كبير على إعادة تشكيل النظم البيئية المتدهورة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل تحسن في فعالية التدخلات الميدانية، سواء على مستوى المراقبة، أو اليقظة، أو الرصد، أو التدخل، أو حتى إعادة تأهيل المناطق الغابوية المتضررة من النيران[78]. وفي هذا السياق، تم إحداث سنة 2016 المركز الوطني لتدبير المخاطر المناخية الغابوية، وتم تجهيزه بأحدث تكنولوجيات تحليل مخاطر حرائق الغابات ومراقبة المجال الترابي بالاعتماد بشكل خاص على الذكاء الاصطناعي. وعلى هذا النحو، أضحت تدخلات السلطات المحلية وفرق الوقاية المدنية والقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة أفضل تنسيقا وأكثر فعالية[79] بفضل تزويدهم بالمعطيات الآنية عن وضعية الحرائق.

كما تم تكثيف الجهود للوقاية من حرائق الغابات من خلال إطلاق حملات توعوية وتوفير التجهيزات اللازمة في المناطق الأكثر عرضة للحرائق بالمقارنة مع المناطق الأخرى. وجرى برسم سنة 2020، إنشاء وصيانة 22 برجا للمراقبة وتهيئة وصيانة 50 نقطة للتزود بالماء، وكذا شق وصيانة 560 كلم من مصدات

73 جلسة إنصات مع السيد عبد العظيم الحافي، المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر سابقا وخبير في المجال الغابوي، 29 يونيو 2022
74 نفس المصدر
75 أقاليم العرائش ووزان وتطوان وشفشاون وتازة والحسيمة
76 جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي 2022
77 جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي 2022
78 Revue de la gendarmerie royale, trimestriel d'information n°72, dossier « la gendarmerie royale, acteur engagé dans la protection du patrimoine forestier », mai-juin 2022.
79 جلسة إنصات مع السيد عبد العظيم الحافي، المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر سابقا وخبير في المجال الغابوي، 29 يونيو 2022

النار، بالإضافة إلى تشغيل 1400 حارسا مكلفا برصد الحرائق والإنذار المبكر[80]. و تجدر الإشارة إلى أن المغرب يتوفر على خمس طائرات "كنادير" (CL-415) المتخصصة في إخماد الحرائق تابعة للقوات الملكية الجوية[81].

و بالنسبة للمقتضيات القانونية المتعلقة بمكافحة حرائق الغابات(تعود إلى سنة 1917)، أبرز المجلس الأعلى للحسابات أنها لم تعد ملائمة بحكم تنصيصها على عقوبات لا تتوافق مع الظروف الراهنة[82].

3.3 استغلال مفرط للنظم البيئية الغابوية المغربية

لقد شهدت النظم البيئية الغابوية في المغرب تدهورا ملحوظا على مدى العقود السابقة، من شأن اطراده أن يكون له آثار وخيمة على المستوى البيئي، حيث سيأثر سلبا على توزيع مختلف الأصناف النباتية والحيوانية والمناظر الطبيعية الحالية، إلى جانب تأثيره على الجانب الاقتصادي والاجتماعي[83]. ويشكل الاستغلال المفرط للموارد الغابوية أحد أهم الأسباب وراء تدهور الرصيد الوطني الغابوي، ويتجلى ذلك في إنتاج حوالي 3 ملايين طن سنويا من حطب التدفئة، مما يفوق بكثير قدرة إنتاج النظم البيئية الوطنية [84]. ويعزى ذلك عموما إلى طرق الجمع والتسويق غير القانونية للحطب[85]إذ تلتجئ غالبية أسر الوسط القروي إلى جمع الحطب للاستخدام الشخصي والتدفئة والطبخ، فضلا عن استعمالات أخرى غير معيشية تتعلق مثلا بتزويد الأفران والحمامات العمومية، وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن كمية الخشب الميت الذي يفرزه الغطاء الغابوي الوطني تبقى ضئيلة مقارنة بالاستغلال المفرط للحطب.

ويعد الرعي الجائر في مقدمة الأسباب كذلك لتدهور النظم البيئية الغابوية، إذ يهدد الأنواع النباتية والتنوع البيولوجي. ووفقا للوكالة الوطنية للمياه والغابات، يفوق الاستغلال المفرط للمناطق الرعوية قدرة الإنتاج الوطنية من العلف بمرتين إلى ثلاث مرات. وعلى سبيل المثال، يفوق العبء الرعوي الذي يفرضه استغلال غابات الفلين بسهول الساحل الأطلسي بكثير حد التوازن وقد يصل إلى أربعة أضعاف الإمكانات القصوى التي تتيحها هذه الغابات[86]. وبالإضافة إلى الرعي غير المقنن الذي يؤدي إلى تدهور الأراضي ويمنع نمو الشتلات، فإن انضغاط التربة واستعمال قمم وأغصان شجر البلوط الفليني قصد إطعام الماشية، خاصة في أوقات الجفاف، يعرقلان التخليف الطبيعي للأشجار ويحولان دون الحفاظ على التنوع البيولوجي.

---

[80] Département des eaux et forêts, bilan d'activités 2020.

[81] جلسة إنصات مع السيد عبد العظيم الحافي، المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر سابقا وخبير في المجال الغابوي، 29 يونيو 2022

[82] تقرير للمجلس الأعلى للحسابات حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية صادر سنة 2016

[83] جلسة إنصات مع السيد محمد بن زيان، خبير ميزر في مجال تهيئة وتدبير المواد الغابوية، وذلك بتاريخ 11 ماي 2022

[84] جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18ماي2022

[85] Les Suberaies marocaines face aux changements climatiques et actions anthropiques, Nadia MACHOURI, Université Mohammed V, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 2010. Chaire UNESCO «Gestion de l'Environnement et Développement Durable».

[86] Les Suberaies marocaines face aux changements climatiques et actions anthropiques, Nadia MACHOURI, Université Mohammed V, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 2010. Chaire UNESCO «Gestion de l'Environnement et Développement Durable».

وتعد غابة المعمورة نموذجا لهذا الاستغلال المفرط، إذ تتعرض هذه الأخيرة لضغط كبير ناجم عن الجمع المفرط للبلوط و المنتجات الخشبية. وفي معظم الحالات، يتم جني البلوط قبل نضوجه مما يلحق الضرر بالأشجار ويُقوض الدينامية الطبيعية لإعادة إحياء النظم البيئية لغابات الفلين. كما أن بعض الخيارات الحراجية المتمثلة في استعمال أنواع دخيلة سريعة النمو كالأوكالبتوس، والأكاسيا ساهمت في عملية تدهور غابة المعمورة.[87]

ومن جهة أخرى، تعاني غابات الفلين بشكل خاص، لا سيما في المناطق الجبلية (الريف) من عمليات القطع الجائر واجتثاث الأشجار نتيجة انتشار زراعة القنب الهندي. وعلى الرغم من التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية في هذا الصدد إلا أن القطع الجائر للأشجار واجتثاث الغابات يشكل تهديدا مستمرا تقدر خسارته بحوالي 250 هكتار سنويا في هذه الأقاليم [88].

أما بالنسبة للأنظمة البيئية الواقعة داخل و حول المراكز الحضرية، فإنها تواجه تحديات كبيرة نتيجة الدينامية العمرانية السريعة، وعدم ملائمة الإطار القانوني الخاص بالتهيئة والتخطيط العمراني، فضلا عن إكراهات متعلقة بالتدبير وزيادة التلوث وتقسيم المجالات الترابية. ويؤدي كل هذا إلى تفاقم تدهور النظم البيئية الغابوية الوطنية وفقدان جزء كبير من حيويتها وتنوعها البيولوجي.

تمثلات المشاركات و المشاركين في الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك»

يعتبر غالبية المشاركين (84٪) أن الرصيد الوطني الغابوي يعاني من تدهور ملحوظ، مقابل 10 في المائة فقط ترى أن النظم البيئية الغابوية تحظى بالقدر الكافي من التثمين.

وتعتبر حوالي 62٪ من الإجابات أن استغلال شجر الأركان والبلوط الفليني يتم بشكل مفرط متبوعا بالنباتات العطرية و الطبية (56٪). و ترد الفطريات من بين المنتجات التي قلما يتم استغلالها (37٪) أو لا يتم استغلالها على الإطلاق (24 في المائة).

[87] التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2018، تثمين وإعادة إحياء غابات الفلين

[88] التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2018، تثمين وإعادة إحياء غابات الفلين

4. الإصلاحات المعتمدة لتطوير النظم البيئية الغابوية تظل غير كافية

1.4. مجهودات كبيرة مبذولة لإعادة تأهيل و إصلاح النظم البيئية الغابوية وإصلاحها خلال العقود الثلاثة الأخيرة

1.1.4 على مستوى التهيئة والتجهيزات الغابوية

عرفت عملية تهيئة الغابات تطورا تدريجيا[89]، حيث انصب اهتمام السلطات العمومية قبل سنة 1970 على إصلاح المجال الغابوي المتدهور وتركزت جهودها على الإنتاج المستدام للخشب. وبين سنتي 1970 و2002، تم إيلاء أهمية خاصة للإنتاج الخشبي والرعوي بالإضافة إلى إعادة التشجير. وانطلاقاً من سنة 2000، استندت عملية التهيئة على التشاور مع الفاعلين المحليين والساكنة المعنية، وذلك من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي للغابات، وضمان استغلال مستدام للمنتجات الخشبية وغير الخشبية، و الاخذ في الاعتبار حقوق الاستخدام المعترف بها للساكنة المحلية.

يتطلب التدبير المندمج للنظم البيئية الغابوية معرفة متكاملة وتخطيطا مستداما للموارد الغابوية على المستوى الوطني. ويقتضي ذلك في المقام الأول إجراء عملية تشخيص شامل للرصيد الغابوي وتوصيفًا لوضعيته الراهنة. وفي هذا الصدد، تم إنجاز الجرد الغابوي الوطني الأول بين سنتي 1990 و2005 بهدف تعداد الموارد الغابوية الوطنية وتحيينها بشكل منتظم (كل عشر سنوات)[90]. وهكذا، أصبحت السلطات العمومية، بفضل هذا الإجراء الأساسي، تتوفر منذ عدة سنوات على صور فوتوغرافية جوية تغطي أكثر من تسعة ملايين هكتار وعددا هاما من الخرائط الغابوية الرقمية المنظمة وفق التقسيم الخرائطي المعتمد من قبل الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية. ويجري حفظ مسار تطور التشكيلات الغابوية في قواعد بيانات دينامية[91].وعلاوة على ذلك، تُمَكن المعطيات المستمدة من الاستشعار البعدي الفضائي، بفضل دقتها العالية، من تيسير عملية تحيين الجرد الغابوي الوطني وتتبع مسار تطور المناطق الرطبة والمواقع ذات الأهمية البيولوجية والمناطق المحمية. وتساهم هذه المعطيات، التي يتم وضعها رهن إشارة السلطات العمومية، في تدبير المخاطر المرتبطة بحرائق الغابات وتدهور الغطاء الغابوي (مثل قطع الأشجار، انحسار الغابات، الرعي الجائر). كما تتيح هذه المعطيات، في إطار مواكبة الاتفاقيات الدولية، إنتاج عدد من المؤشرات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتحديد مستويات انبعاثات الكربون، وغيرها من الأمور. ووفقًا لأحدث الإحصائيات الصادرة عن المركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي[92]، فإن المغرب

[89] http://www.eauxetforets.gov.ma/DeveloppementForestier/Amenagement/Pages/Amenagement.aspx
[90] Rapport de développement humain (RDH 50), Omar MHIRIT, Faiçal BENCHEKROUN, Les écosystèmes forestiers et périforestiers. situation, enjeux et perspectives pour, 2025.
[91] http://www.eauxetforets.gov.ma/AccueilAR/SitePages/Inventaire-Forestier.aspx
[92] https://www.crts.gov.ma/thematiques/domaine-forestier/inventaire-forestier

يتوفر على 143 خريطة غابوية بمقياس1/100.000، و30 خريطة بمقياس 1/250.000، و5 خرائط بمقياس 1/500.000، وهو ما يمثل نسبة تغطية تصل إلى 73 في المائة من التراب الوطني.

أما بخصوص التجهيزات و المرافق الغابوية، فقد بُذلت جهود كبيرة منذ سنة 1991، من خلال اعتماد أنماط جديدة لتنظيم النظم البيئية الغابوية، وذلك انسجاماً مع التوجهات العمومية التي تدرج البعد المرتبط بالتنمية البشرية. وشملت التجهيزات الأساسية التي تم وضعها إعادة تأهيل المسالك الغابوية، وبناء العديد من المنازل الغابوية، وتجهيز الوحدات الغابوية بوسائل الاتصال الحديثة. وقد بلغ طول شبكة المسالك الغابوية سنة 2020، 22.480 كيلومترًا[93]. وفي هذا الإطار، يتم تخصيص ميزانية سنوية متوسطة قدرها 129 مليون درهم لتنفيذ برنامج إعادة تأهيل وصيانة التجهيزات و المرافق الموجودة[94](88 مبنى إداريًا، و369 مسكنًا إداريًا، و1622 منزلاً غابوياً).

2.1.4 على مستوى التشجير

وضع المخطط الوطني للتشجير عام 1970 هدفا لتشجير مساحة 660 ألف هكتار بمعدل سنوي يبلغ 22 ألف هكتار ومستويات إنتاج تبلغ 4 أمتار مكعبة للهكتار سنويًا للصنوبريات و6 أمتار مكعبة للهكتار سنويًا للأوكالبتوس، وذلك بحلول عام 2020. ومع ذلك، لم يتم تحقيق هذا الهدف بسبب غياب دعم حقيقي من الجماعات الترابية المعنية وضعف انخراط القطاع الخاص في عمليات التشجير[95]. ومن أجل تدارك هذا التأخير، وضعت إدارة المياه والغابات سنة 1997 التصميم المديري للتشجير بهدف تشجير 1.5 مليون هكتار بحلول سنة 2030. وقد مكن هذا التصميم من إرساء مقاربة مندمجة تعبئ الفاعلين المعنيين وتستهدف النظم البيئية الطبيعية المهددة بشدة على المستوى البيئي والسوسيو اقتصادي، كشجر الأركان والفلين والأرز.

ويبلغ إجمالي المساحات التي تم إعادة تشجيرها منذ الخمسينيات أكثر من 1.399.000 هكتار، إلا أن المساحة المشجرة لا تغطي حاليًا سوى 672.800 هكتار بسبب الضغوط المناخية وتلك الناشئة عن الأنشطة البشرية المتزايدة.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2020 قد شهدت تراجعا في المساحة المشجرة بواقع 5900 هكتار، ويعزى ذلك بالأساس إلى اعتراض الساكنة المجاورة للغابات على عمليات التشجير الجديدة[96]. وفي نفس السياق، تم إيلاء عناية خاصة بعملية التخليف الطبيعي للموارد الغابوية بهدف توسيع المساحة المشجرة والحفاظ

[93] Département des eaux et forêts, bilan d'activités 2020.
[94] Département des eaux et forêts, bilan d'activités 2016.
[95] Rapport de développement humain (RDH 50), Les écosystèmes forestiers et péri forestiers . situation, enjeux et perspectives pour, 2025.
[96] Département des eaux et forêts, bilan d'activités 2020.

على تنوعها البيولوجي، وبالإضافة إلى عمليات التشجير الجديدة في المناطق الغابوية الواقعة في الجنوب والجنوب الشرقي والأطلس الكبير وتادلة أزيلال، والتي تمثل ثلث المساحة التي يغطيها البرنامج الوطني للتشجير، تم تسييج مساحة تبلغ 34.860 هكتارًا، تتمركز أساساً في منطقتي الأطلس المتوسط والجنوب الغربي[97].

في سنة 2020، وفي إطار استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030»، تم وضع برنامج يهدف إلى إعادة تشجير مساحة تبلغ 600.000 هكتار، وذلك في إطار مخططات تهيئة مختلف النظم البيئية الغابوية، والتي تم إعدادها بالتشاور مع الساكنة المعنية[98].

أما في ما يتعلق بالشتلات الغابوية، فقد تم إنتاج حوالي 60 مليون شتلة في 87 مشتلاً خلال العقد 1990-2000، وتم إنتاج 22 مليون شتلة برسم موسم 2020-2021[99]. و ذلك في أفق أن يصل هذا العدد إلى 460 مليون شتلة سنة 2030 في إطار استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030» .

3.1.4 على مستوى تعزيز القدرة على الصمود في وجه التقلبات المناخية

نتيجة تواتر فترات الجفاف والضغوط الناجمة عن الأنشطة البشرية ، قامت إدارة المياه والغابات بإعداد استراتيجية وطنية للمراقبة والتتبع السنوي لصحة الغابات، بعدما تضرر الغطاء الغابوي. ومنذ سنة 2007، تم إشراك الفاعلين المحليين في عمليات تتبع الأضرار الناجمة عن فقدان الغطاء الغابوي، وذلك بفضل الإرساء التدريجي (2007-2015) لشبكة تقوم بمراقبة ممنهجة لصحة الغابات في تسع مناطق غابوية[100].

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030» زيادة عدد نقاط مراقبة وتتبع صحة الغابات من 1450 نقطة سنة 2020 إلى 1950 نقطة سنة 2022، وتم اعتماد إجراءات لتنقية ومعالجة ومراقبة المناطق الغابوية المتأثرة بالآفات الزراعية، مثل الدودة الجرارة والحشرات المتسببة في إسقاط أوراق الأشجار، مع التركيز بالخصوص على المحاصيل المهمة مثل بلوط الفلين والأرز والصنوبر، وذلك بالتعاون مع المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

ومن أجل مكافحة الانجراف، همَّت الإجراءات الحكومية وضع مخطط وطني لتهيئة الأحواض المائية سنة 1996 بهدف معالجة 1.500.000 هكتار، بمعدل 75.000 هكتار سنويًا على مدى 20 سنةً، على مستوى الأحواض المائية ذات الأولوية البالغ عددها 22 حوضا[101]. وشملت الإنجازات المسجلة سنة 2020 معالجة

[97] ANEF, rapport d'activités 2018.

[98] جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات،18 ماي 2022.

[99] نفس المصدر.

[100] http://www.eauxetforets.gov.ma/AccueilAR/SitePages/Santer.aspx

[101] Département des eaux et forêts, bilan d'activités 2020.

الانجراف المائي بتدخلات بيولوجية وميكانيكية على مساحة سنوية تبلغ 50.000 هكتار. كما تضمنت خطة عمل استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030» مواصلة تثبيت 1220 هكتارًا من الكثبان الرملية سنة 2022 بعدما تم تثبيت 800 هكتار فعليا سنة 2021[102].

وبدءاً من سنة 2016 وفي إطار إيجاد مصادر تمويل جديدة، تم إبرام شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتمويل إنجاز الأشغال المتعلقة بالعديد من الأحواض المائية ذات الأولوية (الحاشف، زا، الرمل درعة، بهت، ملولو)، وذلك من خلال الصندوق الأخضر للمناخ[103].

4.1.4 آفاق تثمين الإمكانات الإنتاجية للنظم البيئية الغابوية

أولت الاستراتيجية الجديدة «غابات المغرب 2020-2030» أهمية خاصة لتثمين المؤهلات الإنتاجية للأنظمة البيئية الغابوية ولتنمية المنتزهات الوطنية. ويعتمد هذا التثمين على بلورة شراكة بين القطاع العام والخاص من خلال آلية منح رخص استغلال الغابات (عقود الامتياز)، والتي تهدف إلى منح رخص الاستغلال لمساحة 100.000 هكتار من الأوكاليبتوس و20.000 هكتار من الصنوبر لفائدة القطاع الخاص، و إنتاج 140.000 متر مكعب من الخشب، وهو الإنتاج الضروري للتقليص من حجم واردات المغرب من هذه المادة. وتشمل الاستراتيجية إعداد مشروع دفتر تحملات نموذجي خاص بمنح رخص استغلال الغابات.

و تجدر الإشارة إلى أن الكتلة الحيوية الغابوية[104]، التي تتعرض لضغوطات مناخية وبشرية كبيرة، تقتضي نظرا لخصوصيتها اعتماد مقاربة تثمين قائمة على حلول تكنولوجية ناجعة ومتطورة، مع ضمان الانتقال إلى مصادر طاقة بديلة لحطب التدفئة في الاستعمالات المنزلية.

وفي ما يتعلق بالمنتزهات الطبيعية، تهدف الاستراتيجية تثمين خصوصياتها من خلال اعتماد تصنيف جديد لشبكة المنتزهات الوطنية العشر، مع ضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي، والنهوض بالسياحة البيئية وأنشطة القنص والصيد في المياه الداخلية. ويعتمد هذا التصنيف بشكل أساسي على تهيئة جديدة لكل منتزه (منتزه إفران كنقطة انطلاقة) وتنظيمها على النحو التالي:

- إحداث مناطق تسمى « cœurs » و هي مناطق مركزية توجد وسط المنتزه، تتمتع بمستوى عال من الحماية، وتضم أصنافا حيوانية مهددة أو في طور الانقراض من قبيل القط الأنمر

[102] جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي 2022.

[103] Département des eaux et forêts, bilan d'activités 2016.

[104] خارطة الطريق الوطنية للتثمين الطاقي للكتلة الحيوية بحلول عام 2030، القطاع الحكومي المكلف بالطاقة.

والغزال، والأروى، وغزال الأطلس، وغيرها من الأصناف. وتشكل المنطقة المركزية المشار إليها نسبة 20 في المائة من إجمالي مساحة المنتزه الوطني[105]. وتكمن الغاية من هذا التصنيف إعادة تأهيل الوحيش من خلال إعادة إدخال أنواع جديدة مهددة بالانقراض أو منقرضة من المنطقة. ومع ذلك، فإن الحفاظ على الغطاء النباتي لم يرد ضمن أولويات الاستراتيجية.

- وضع البنيات التحتية للمنتزه عند مدخل المنطقة المركزية « cœurs » مع التزام قوي من لدن القطاع الخاص بإقامة فضاءات للإيواء ومطاعم وأماكن لتسويق المنتجات المحلية ومنتجات الصناعة التقليدية المستدامة. وتهدف هذه المقاربة إلى النهوض بالسياحة البيئية على المستوى الجهوي وتشجيع مشاركة الساكنة والجمعيات المحلية في تدبير المتنزهات من أجل تحقيق المزيد من مصادر الدخل.

وبالفعل، تعتمد الاستثمارات المخصصة لتعزيز السياحة البيئية على إبراز الخصوصيات الطبيعية والثقافية المميزة لكل منتزه. وتهدف إلى تسويق عرض سياحي يغني تجربة الزوار، وذلك عن طريق استكشاف المسارات الطبيعية رفقة مرشد مختص، وجولات ركوب الخيل، والجولات في الطبيعة لمسافات طويلة، وتذوق المنتجات المحلية، والمسارات النباتية، وغيرها من الأنشطة.

2.4 أنماط حكامة غير عملية وغير فعالة بالقدر الكافي

1.2.4 نمط تدبير حمائي للعقار

يدخل الملك الغابوي ضمن الملك الخاص للدولة، وعلى هذا الأساس يحظى بمستوى عال من الحماية مقارنة بالأراضي الفلاحية[106]. و يضمن الحفاظ على تأمين المجال الغابوي المحافظة على الفضاءات المشجرة وتجديدها بشكل طبيعي.

أولت الدولة اهتماما خاصا لهذا الجانب في سياستها الغابوية منذ استقلال البلاد. وتم إحراز تقدم كبير على مدى السنوات العشر الماضية في تحديد و تسجيل 88٪ من المجال الغابوي[107]. وتتيح هذه العملية ضمان حماية قصوى للمجال الغابوي و منع تملك العقارات الغابوية لإقامة تجزئات سكنية. كما تسمح بتوضيح الوضعية القانونية للأراضي التابعة للملك الغابوي وتسوية العلاقات بين مختلف الأطراف المعنية، من خلال تجاوز مقاربة المواجهة مع الساكنة.

[105] جلسة انصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات(ANEF) ، 18 ماي 2022.
[106] جلسة انصات مع السيد عبد العظيم الحافي، المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر سابقا والخبير في المجال الغابوي، في 29 يونيو 2022.
107 Département des eaux et forêts, bilan d'activités 2020.

غير أنه توجد ثلاثة استثناءات لهذه القاعدة: أ) الاحتلال المؤقت، ب) المعاوضة العقارية، ج) الفصل عن الملك الغابوي (أو الاستخراج من الملك الغابوي) لفائدة المصلحة العامة[108]. وبالنسبة للحالتين الأولى والثانية، فقد خول القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار للجان الجهوية الموحدة للاستثمار مهمة البت في الطلبات المتعلقة بالمعاوضة والمقايضة العقارية بخصوص الأراضي الغابوية المخصصة لإنجاز مشاريع استثمارية، والبت في الطلبات المتعلقة بالاحتلال المؤقت للقطع الأرضية التابعة للملك الغابوي وتحديد الإتاوة المرتبطة به.[109]

2.2.4 ضرورة تحيين التشريع الغابوي

يُنظم عمل قطاع الغابات نحو ثلاثين نصا قانونيا، أَبرزُها ظهير عام 1917 المتعلق بالمحافظة على الغابات واستغلالها، وظهير عام 1923 المتعلق بمراقبة الصيد البري، وظهير إحداث المنتزهات الوطنية (1934)، وظهير عام 1969 المتعلق بحماية الأراضي واستصلاحها، وظهير عام 1976 المتعلق بمشاركة السكان في اقتصاد الغابات[110]، وغيرها من النصوص التي خضعت للعديد من المراجعات على مدى السنوات اللاحقة على إصدارها [111].

وتهدف كل عمليات المراجعة بشكل أساسي إلى المحافظة على الثروة الغابوية الوطنية وتعزيز حقوق السكان في استغلال موارد النظم البيئية الغابوية، دون استنزاف القدرات الإنتاجية لهذه الأخيرة .و يلاحظ المجلس الأعلى للحسابات أن تنظيم الرعي في المجال الغابوي لم يرجح المقاربة التي تعتمد على التطبيق الصارم للمقتضيات القانونية، وإنما نحا نحو مسلك التوافق من أجل البحث عن شراكة مستدامة مع وذوي الحقوق وممثليهم المحليين [112].

3.2.4 تدبير توافقي لحق الاستغلال

لا بد هنا من التمييز بين (أ) حق السكان في الانتفاع مما توفره النظم البيئية الغابوية من خدماتٍ ومنتجات، وبين (ب) ملكية الفضاء الغابوي والذي صُمِّمت قواعدُ إدارته لحماية الغابات باعتبارها تراثاً وطنياً. وقد اعتُمدت في هذا الصدد جملةٌ من النصوص التنظيمية، بما فيها ما يتعلق بإحصاء أعداد المنتفِعين من الغابة، وتحديد أعداد الماشية التي ترعى فيها، إلى جانب منع الإسراف في استخدام خشب الغابة لأغراض التحطيب

[108] جلسة انصات مع السيد عبد العظيم الحافي، المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر سابقا وخبير في المجال الغابوي، تم عقدها في 29 يونيو 2022.
[109] ورشة عمل حول التمويل والعقار مع ممثلين عن المركز الجهوي للاستثمار فاس- مكناس، 27 يوليوز 2022.
[110] https://www.fao.org/forestry/15422-019971251977a177ec46e21da80295eea.pdf
[111] نفس المصدر
[112] التقرير السنوي لمجلس الحسابات لعام 2018، تثمين وإعادة إحياء غابات الفلين (الصفحة 290)

و جمع الثمار والنباتات العطرية والطبية واستغلالها، وغيرها. غير أن هذه التدابير أثارت موجة من التساؤلات[113] و أسفرت عن ارتفاع ملحوظ في عدد المخالفات المسجلة.

في هذا الصدد، عملت السلطات العمومية على تعزيز التنسيق بين إدارة المياه والغابات والسلطات القضائية والاقليمية والمحلية، والسهر على تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة سنويا. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المخالفات الغابوية قد ارتفع من 14.250 خلال الفترة 2013-2015 إلى 12.700 خلال الفترة 2016-2018، ثم تراجع إلى 10.800 مخالفة خلال الفترة 2019-2021، مسجلا انخفاضا بنسبة 24 في المائة[114].

و في نفس السياق، سعت السلطات العمومية، منذ عدة سنوات، إلى وضع آلية لمنح تعويضات مالية لمالكي حقوق الانتفاع المؤقتة للمحيطات الغابوية المغلقة التي في تقع في ملك الدولة [115]من خلال توفير تحفيزٍ مالي[116] (10 أو 15 في المائة من إيرادات الغابات التي تحصلها الجماعات) للساكنة المستفيدة من هذه الحقوق مقابل:

- عدم ممارسة حقوق الرعي وجمع الثمار/النباتات والحطب وغيرها في المناطق الغابوية المحاطة بالأشجار؛
- واستثمار هذه التحفيزات المالية في مصادر دخل بديلة، مثل تسويق المنتجات الغابوية، والزيوت الأساسية، وشراء علف الماشية وتشييد مراكز توزيع المياه، وغيرها.

وفي إطار المبادرة التي اتخذتها الدولة لشراء حقوق الانتفاع المؤقتة، عملت على تنظيم ذوي الحقوق في تعاونيات أو جمعيات رعوية، وذلك بهدف إشراك الساكنة المعنية في الحفاظ على النظم البيئية الغابوية (الساكنة المحافظة على البيئة) والرفع من درجة وعيها بالأهمية البيئية والاقتصادية لهذه النظم.[117]

بالإضافة إلى ذلك، وبهدف تثمين المنتجات الغابوية مثل الفلين وزيت الأركان، انخرط المغرب منذ عام 2003[118] في مسار إصدار شهادات علامة الجودة (المسؤولية البيئية)[119] في المجال الغابوي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه منذ الاستقلال، منحت شركة Eucaforest (فرع تابع لصندوق الإيداع و

[113] جلسة إنصات للمندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر سابقا والخبير في مجال التنمية الغابوية السيد عبد العظيم الحافي (مقر المجلس، 29 يونيو 2022).
[114] جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي 2022.
[115] اعتمد في 1999 ودخل حيز التنفيذ في 2002.
[116] تتضمن «استراتيجية المغرب للغابات 2020-2030»رفع مبلغ التعويض من 250 إلى 1000 درهم/ هكتار/ سنة(2002) بالنسبة للأنواع الغابوية و إلى 1100 درهم/هكتار/سنة (2002) بالنسبة لشجر الأركان. كما تتضمن تقليص المساحة المؤهلة من 300 هكتار إلى 50 هكتار لحماية أكبر عدد من المساحات الغابوية وتوسيع نطاق المستفيدين ليشمل مستخدمي الغابات بدل الاقتصار على ذوي الحقوق فقط.
[117] جلسة إنصات للمندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر سابقا والخبير في مجال البيئة السيد عبد العظيم الحافي (مقر المجلس، 29 يونيو 2022).
[118] جلسة انصات مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة (WWF)- فرع المغرب، ورشة عمل دولية بتاريخ 20 يوليوز 2020 بمقر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي.
[119] يهدف نظام إصدار شهادات علامة الجودة(المسؤولية البيئية) في المجال الغابوي، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، إلى تشجيع التدبير المعقلن للمجال الغابوي ومنح قيمة إضافية لمنتجاته. كما يفتح هذا النظام آفاقا جديدة للمستثمرين والساكنة المحلية، مع المساهمة في الحفاظ على الموارد الغابوية، والتربة والتنوع البيولوجي، واستدامة المواد الأولية، و تعزيز الاقتصادات القروية. https://www.fao.org/sustainable-forest-management/toolbox/cases/case-detail/fr/c/240640/

التدبير)[120] شهادة علامة الجودة لغابة واحدة فقط معنية بإعادة التشجير وهي الأوكالبتوس. وتتيح هذه الخطوة تحسين المسؤولية الاجتماعية للمقاولات المحلية التي تلتزم بالامتثال للمعايير الدولية لشهادات علامة الجودة من أجل ضمان تحويل مستدام ومتوازن للمنتجات الغابوية[121].

وفي هذا السياق، ومن أجل تنزيل شهادات علامة الجودة (المسؤولية البيئية) في المجال الغابوي على المستوى المحلي، تضمنت «استراتيجية الغابات في المغرب 2020-2030 » وضع دفتر تحملات صارم، يلتزم به الفاعلون في استغلال النظم البيئية مع الحرص على افتحاصه بكيفية دورية من قبل السلطات العمومية.

4.2.4 تفعيل هيئات الحكامة

لم يكن لإنشاء المجلس الوطني للغابات والمجالس الإقليمية للغابات (1976) أن يُسهِم في وضع استراتيجية مندمجة للغابات أو إنشاء مؤسسات لتنمية القطاع الغابوي تتيح فرصا جديدة لمشاركة الساكنة المحلية [122].

كما أن اللجنة الوطنية للتنوع البيولوجي، التي تم إنشاؤها عام 1996 لمتابعة وضع الاستراتيجية والخطة الوطنية للحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام، لم تبدأ في مباشرة أعمالها بشكل كامل فضلا عن محدودية عدد الاجتماعات التي عقدتها منذ تأسيسها. ولا يتوفر لدى هذه اللجنة حتى الآن إطار تنظيمي ملائم أو نظام متكامل للمعلومات يتيح حصر بيانات دقيقة عن حالة التنوع البيولوجي وتتبعها[123].

وتجدر الإشارة إلى أن حماية البيئة قد استدعت إلى جانب الحملات التوعوية والتأطيرية، تبني السلطات العمومية إجراءات لرصد المخالفات البيئية. وقد تم تكليف أعوان لتحرير محاضر رسمية لهذه المخالفات[124]. ومع ذلك، يُشير تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول المناطق المحمية (2020) بأن جهود التنسيق بين هؤلاء الأعوان والشرطة القضائية لا تزال غير كافية.

5.2.4 ضرورة تعزيز الدور الحاسم للجماعات الترابية

نصَّ الظهير المتعلق بتنظيم مشاركة السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي (1976) على مشاركة الجماعات الترابية في تدبير النظم البيئية الغابوية من خلال تحصيل المداخيل المستمدة من استغلال الملك الغابوي، شريطة تخصيص ما لا يقل عن 20 في المائة من هذه المداخيل للتشجير. وقد جرى تعديل هذا المقتضى

[120] جلسة إنصات مع السيد علي أغناج، الخبير في مجال تدبير الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، في 20 أبريل 2022
[121] مقابلة مع السيد بول ايريك جاري (Paul Eric JARRY)، المدير العام لشركة Phyt Prod، في 27 دجنبر 2022 في الدار البيضاء.
[122] التقرير السنوي للمجلس الاعلى للحسابات لعام 2018، تثمين وتخليف غابة البلوط الفليني
[123] تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول «مهمة تقييم المنتزهات الوطنية»، 2020
[124] أعوان الغابات وشرطة البيئة وشرطة الماء وأعوان إدارة الجمارك وأعوان الجماعات الترابية.

سنة 2009 حيث تم إعادة تخصيص هذه النسبة (20 في المائة) لصالح الصندوق الوطني للغابات لتمويل أنشطة حفظ الغابات وتنميتها اجتماعياً واقتصاديا[125].

و تدخل المحافظة على النظم البيئية الغابوية ضمن الاختصاصات المشتركة بين الدولة والجهات ووفقا للقانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات(المادة 91). و عززت الجهوية المتقدمة دور الجماعات الترابية في التنمية المستدامة من ناحية، وذلك من خلال وضع خطط للتنمية الترابية (مخططات التنمية الجهوية ومخططات التنمية المحلية والمخططات الجماعية للتنمية)، إلى جانب المشاركة في حماية البيئة وتدبير المنتزهات الوطنية من ناحية ثانية، وذلك من خلال التنفيذ والتمويل المشترك لبرامج قطاعية على المستوى المحلي في إطار التعاقد بين الدولة والجهة .

وهذا الأمر يقتضي من الجهات بذل الجهد للتكيف مع متطلبات الجهوية المتقدمة، لا سيما مع توزيع المساحات الغابوية وارتباطها بشكل أساسي بالتضاريس. وفي هذا السياق، تتضمن الاستراتيجية الغابوية الجديدة للمغرب «غابات المغرب 2020-2030» إحداث هيئات إقليمية للغابات ومجالس جهوية ومحلية للغابات، تُناط بها سلطة البت في مختلف جوانب تدبير الغابات، وذلك من خلال إشراك مختلف الفاعلين المحليين. وسيتم تعزيز عملها بإحداث مجموعات للمستغلين مِمَّن ينتفعون من الغابة، تتألف من جمعيات وتعاونيات رعوية (هياكل تقليدية) تَنْتَظِم في إطارها فئةٌ من السكان تجمعهم مصالح مشتركة محلياً، مع إحداث شبكة جديدة من المُنشِّطين الترابيين يضطلعون بأدوار تجمع بين إحصاء مستغلي الملك الغابوي وضمان التزامهم باستغلاله بشكل معقلن وبين الوساطة بين مختلف المتدخلين[126].

وتجسد المناطق المحمية مثالا واضحا على مدى الارتباط بين حكامة المجال الغابوي وتهيئة المجال الترابي. ولم يتم تضمين تنمية المناطق المحمية والمحافظة عليها بشكل مستدام بشكل صريح في النصوص المتعلقة بتهيئة المجال الترابي، كما أن القانون رقم 22.07 المتعلق بالمناطق المحمية لا ينص على إحداث آلياتٍ للتعاون بين مختلِف المتدخلين، أو إجراءات للتدبير المندمج بالنسبة لمخططات تهيئة المنتزهات الوطنية وتدبيرها[127].وتواجه المنتزهات الوطنية، التي تُعتَبَر من بين أكثر المناطق المحمية ارتيادًا من قِبَل السياح، مخاطر تهدد التنوع البيولوجي للغابات والمحافظة عليه بشكل مستدام في حال استمرار الوضع على ما هو عليه. لذا يُعَتَبر من الضروري إعادة النظر في النموذج الحالي لتدبير هذه المساحات.

125 ووفقاً لحصيلة نشاط قطاع المياه والغابات (2020)، حقق هذا الصندوق في عام 2020 مداخيل تقدر بمبلغ 1,803,329,141,22 درهم مع انخفاض طفيف مسجل مقارنة بالعام 2019 بمداخيل تقدر بمبلغ 2,026,691,911,58 درهم.

126 جلسة انصات للوكالة الوطنية للمياه والغابات (ANEF)، 18 ماي 2022.

127 تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول «مهمة تقييم المنتزهات الوطنية»، 2020

6.2.4 مكانة البحث العلمي في عملية تطوير وتثمين النظم البيئية الغابوية المغربية

بالنظر إلى أهمية إنشاء منظومة بحث علمي قادرة على الاستجابة لتحديات التدبير المستدام للنظم البيئية الغابوية، قامت السلطات العمومية منذ 1926 بإنشاء مركز البحث والتكوين، والذي سيحمل منذ عام 2022، تسمية مركز الابتكار والبحث والتكوين (CIRF)[128]. ويُعهد إلى هذا المركز مهمة تحليل الوضعية الراهنة للملك الغابوي (النظم البيئية والقطاعات) وتطوير تقنيات مبتكرة من شأنها تعزيز زراعة أشجار الأرز وغابات الفلين وشجر الأركان والمحافظة عليها.

وعلى نفس النهج، تم إنشاء المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين(ENFI) عام 1968 لتكوين مهندسي الغابات والمشاركة في الأبحاث في المجال الغابوي (التنوع البيولوجي، والمحافظة على الموارد وتثمينها، ومحاربة التصحر والتعرية، والمحميات الطبيعية، إلخ)، مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية[129].

و في تقريره السنوي برسم سنة 2020، كشف المجلس الأعلى للحسابات[130] عن عدم وجود خطة عمل أو برنامج تنمية ملائم يستند إلى البحث العلمي الموجه لتطوير المنتزهات الوطنية. وبالتالي، يبقى البحث العلمي رهينا بالأهداف المحددة من قبل الباحثين والجامعات. وأوصى المجلس الأعلى للحسابات في تقريره بضرورة إنشاء قاعدة بيانات تجمع مختلف الأعمال المنجزة حتى الآن بهدف توجيه و تأطير الأبحاث المستقبلية في مجال الغابات.

أجوبة و تمثلات المشاركات و المشاركين في الاستشارة المواطنة على المنصة الرقمية «أشارك»

61٪ من الإجابات تعتبر أن الاستغلال المفرط للموارد الغابوية يُعد العامل الرئيسي وراء تدهور المجال الغابوي الوطني، وتأتي التغيرات المناخية في المرتبة الثانية بنسبة 53٪ من المشاركين، يليها التوسع العمراني غير المنظم في المرتبة الثالثة بنسبة 48٪. و يتفق أكثر من نصف المشاركات و المشاركين بأن ترشيد استغلال الأشجار الغابوية وتثمين المنتزهات الوطنية من أهم التدابير الكفيلة بتثمين المجال الغابوي الوطني.

و تفيد 42٪ و34٪ من الإجابات على التوالي، أن أنماط التدبير المعتمدة والإطار التنظيمي المتجاوز يُعدان العاملين الرئيسيين وراء تدهور النظم البيئية الغابوية.

[128] http://crf.eauxetforets.gov.ma/centre-de-recherche-forestiere/
[129] https://enfi.ac.ma/
[130] تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول «تقييم تدبير المنتزهات الوطنية»، 2020.

5. ضرورة حماية النظم البيئية الغابوية وتثمين الموارد الغابوية لفائدة الساكنة المحلية و المجالات الترابية

انطلاقا من هذا التشخيص، يُشدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على أهمية تقاسم رؤية مشتركة منسقة بين مختلف الأطراف المعنية بما فيها الساكنة المحلية للمحافظة على النظم البيئية الغابوية وعلى تنوعها البيولوجي وإعادة تأهيلها في أفق سنة 2050.

تهدف هذه الرؤية إلى تحويل المجال الغابوي إلى مجال قادر على الصمود في وجه المخاطر، وتعبئة الاستثمارات ذات الطابع المستدام، وتعزيز القطاعات الواعدة، مع تقليل اعتماد الساكنة المحلية على موارد النظم البيئية الغابوية من خلال إيجاد بدائل اقتصادية محلية. وفي هذا السياق، يُوصى باتخاذ جملة من التدابير ذات الطابع الإجرائي، التي تتوزع على ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول. حماية وإعادة تأهيل النظم البيئية الغابوية من خلال :

1 - إعادة تأهيل النظم البيئية الغابوية من خلال :

- الانتقال التدريجي من صيغة حق الانتفاع الممنوح للساكنة المعنية إلى استرجاع هذه الحقوق من قبل الدولة في جميع المناطق المحمية، مع إدماج الساكنة المحلية في أنشطة اقتصادية بديلة.

- تكثيف عمليات إعادة التشجيرو التخليف من خلال:

  - قيام كل من الجماعات الترابية في إطار صلاحياتها، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص بتنظيم حملات وطنية للتشجير، إلخ؛
  - تحديد المساحات المستهدفة، على مستوى كل جهة، بما في ذلك الأحواض المائية التي يتعين تهيئتها مع إعطاء الأولوية لعالية السدود؛
  - تعبئة التمويلات من عدد من البرامج الدولية (صندوق المناخ الأخضر، وصندوق التكيف مع تغير المناخ، وصندوق التنوع البيولوجي، وما إلى ذلك) وتعزيز الاستثمارات المستدامة، وتقديم التحفيزات الضريبية للمقاولات المعنية بأنشطة إعادة التشجير؛
  - الرفع من عدد وجودة مخططات التكيّف والتخفيف المرتبطة بالغابات الوطنية، بما يتوافق مع معايير التمويل المناخي، وذلك في إطار المساهمة المحددة على المستوى الوطني؛

- إعادة النظر في الاختيارات المتعلقة بالأصناف الغابوية المعنية بإعادة التشجير و التخليف، مع التركيز على الأنواع المحلية وأنواع النباتات غير المشجرة، بما يسمح بتحقيق التخليف الطبيعي لغابات الأرز وغابات الفلين وغابات الأركّان؛
- اعتماد نمط الرعي بالتناوب على المناطق المخصصة للرعي خلال فصل الصيف أو أثناء فترات الجفاف وتحديد قدرتها الاستيعابية بتحديد عدد محدود من رؤوس الماشية في الهكتار الواحد.

2- تفعيل الالتزامات الدولية للمغرب في مجال التنوع البيولوجي، وذلك من خلال :

-الرفع التدريجي من مساحة المناطق المحمية من 3.76٪ إلى 30٪ في المجال الغابوي في أفق سنة 2050؛

-تصنيف وتنظيم المنتزهات الوطنية(10فضاءات)، والمواقع ذات الأهمية البيولوجية والبيئية (154 موقعا)، بالإضافة إلى المساحات الغابوية التي تحتوي على أراض رطبة ومحميات المحيط الحيوي المسجلة لدى اليونسكو؛

-الاعتراف بمناطق عيش الساكنة المحلية، التي تم حفظ التنوع البيولوجي فيها، ودعمها بفضل تبني الممارسات الجيدة في تدبير النظم البيئية الغابوية ومواردها، وتصنيف المناطق المحمية عن طريق إدراجها في سجل الأمم المتحدة الدولي المتعلق بالمبادرة العالمية لدعم الأراضي و المناطق التي تصونها المجتمعات المحلية (ICCA registry)؛

-إنشاء منتزهات حضرية و وضع مخططات التنمية، وبرامج التربية على البيئة والأنشطة الثقافية والسياحية ذات الصلة؛

المحور الثاني. مراجعة الإطار القانوني وإرساء حكامة مندمجة وتشاركية من خلال :

3- إحداث مدونة للغابات يتم بموجبها:

- تحديد حقوق والتزامات جميع الأطراف المتدخلة؛

- تيسير تجميع و تحيين النصوص القانونية المعمول بها؛

- تدقيق طرق وكيفيات حماية التنوع البيولوجي وتحسين سلامة النظم البيئية الغابوية ومكافحة حرائق الغابات؛

- تأمين الملك الغابوي من خلال استكمال تحديد وتحفيظ المساحات الغابوية المتبقية؛

- توسيع نطاق تدخل الهيئة الجهوية الواردة في استراتيجية«غابات المغرب 2020-2030 »، وذلك بهدف:

- تشجيع التعاقد فيما بين الأطراف المتدخلة على المستوى الجهوي؛
- ملاءمة المخططات المتعلقة بالتنمية الترابية (برنامج التنمية الجهوية/برنامج التنمية للعمالة أو الإقليم/برنامج عمل الجماعة، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، مع المعايير الدولية ذات الصلة ومع الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بحماية النظم البيئية الغابوية وتنميتها المستدامة وتثمينها، وكذا نظام التصديق على الجودة (المسؤولية البيئية) في المجال الغابوي؛
- تطوير آلية مندمجة للتتبع والتقييم.

4- تعزيز فعلية هيئات الحكامة سواء الموجودة أو حديثة النشأة، الواردة في استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030»، من خلال اعتماد التدابير التالية:

- تعزيز المقاربة التشاركية عبر التزام هيئات الحكامة المحلية بالشراكة مع الفاعلين في المجتمع المدني لتنفيذ وتقييم خطط العمل لحماية وتثمين النظم البيئية الغابوية على المستوى الترابي؛

-إدماج كل من الأكاديميين، والمجتمع المدني، وممثلي وسائل الإعلام وغيرهم من الفاعلين، سواء بصفتهم أعضاء أو ملاحظين، في تشكيلة هذه الهيئات؛

-ضمان انتظامية الاجتماعات، ونشر التقارير، وتقارير الحصيلة، وخطط العمل والتتبع والتقييم؛

- دمج معايير الاستدامة ودراسات الأثر على النظم البيئية الغابوية بشكل منهجي عند اختيار وتنفيذ مشاريع الاستثمار على المستوى الجهوي، وذلك وفقا لمقتضيات القانون 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي؛

-تطوير استراتيجية للتواصل والتحسيس في مجال البيئة وبشأن الوظائف المتعددة للأنظمة البيئية الغابوية وأوجه استغلالها المفرط.

5. تسهيل حصول الساكنة المعنية وعموم المواطنات والمواطنين على **المعلومة** من أجل تعزيز الشفافية في تدبير وحماية النظم البيئية الغابوية من خلال ما يلي:

- إنشاء نظام معلوماتي مندمج ذي بعد ترابي؛

-الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في تتبع عمليات التشجير، ومراقبة ومكافحة حرائق الغابات، وذلك بالاستفادة من خبرة وتجارب القطاع الخاص عبر الشراكات؛

-وضع برامج للتقييم الكمي لخدمات النظم البيئية الغابوية ولتحديد كلفة تدهورها.

6. تشجيع **البحث والتطور والابتكار** من خلال:

- تقديم الدعم التقني والمالي لفائدة:
  - مراكز البحث في المجال الغابوي؛
  - المقاولات الناشئة بغية تنفيذ مشاريع مبتكرة في المجالات المرتبطة بتدبير الغابات وتثمينها.

-إعداد قاعدة بيانات مندمجة تضم جميع الأبحاث المنجزة في المجال الغابوي، وذلك من أجل وضع خرائطية للاحتياجات المستهدفة والفرص المتاحة؛

-تطوير مشاريع لإنجاز الأبحاث المتعلقة بالنظم البيئية الغابوية وتنوعها البيولوجي في إطار شراكة مبرمة مع الجامعات، وذلك على المستوى الجهوي؛

-تعزيز الحراجة على مستوى التربة، واقتصاد الماء، وتثمين التشكيلات الغابوية، وإنتاج الشتلات، واستغلال الأخشاب، فضلا عن الحراجة الفلاحية باعتبارها أفضل البدائل، في ظل الانخفاض المسجل في تساقطات الأمطار و تواتر حالات الجفاف.

7. تعزيز الموارد البشرية من خلال:

-تطوير برامج للتكوين والمواكبة لفائدة مختلف الفاعلين الوطنيين والترابيين المتخصصين في مجال حماية وإصلاح النظم البيئية الغابوية؛

-تحسين ظروف العمل والمعيشة الخاصة بالأعوان والأطر العاملين في المجال الغابوي؛

-الدفع بالأطر العاملة في المجال الغابوي نحو التخصص في المهن المرتبطة بالغابات، لا سيما في مجال البيئة والتنمية المستدامة وتطوير ومراقبة خطط التدبير.

المحور الثالث. تثمين موارد الغابات وتطوير البدائل الاقتصادية لفائدة الساكنة المحلية و المجالات الترابية من خلال التدابير التالية:

8. ضمان الاستخدام الأمثل للنظم البيئية الغابوية، في احترام تام لخصوصياتها، بإشراك مختلف الفاعلين (الخواص، الساكنة المنتفعة، المجتمع المدني والجماعات الترابية)، وذلك من خلال تحديد المعايير اللازمة للاستفادة من موارد النظم البيئية واستغلالها بشكل مستدام ومتوازن؛

9. تطوير إطار قائم على الشفافية والمسؤولية البيئية في منح امتياز استغلال الموارد الغابوية لفائدة الساكنة المحلية و المقاولات المحلية، لاسيما بتشجيع الحراجة الفلاحية؛

10. إحداث علامة الجودة (المسؤولية البيئية) في المجال الغابوي، مع وضع دفتر تحملات صارم يلتزم به الفاعلون في استغلال النظم البيئية والحرص على افتحاصه بكيفية دورية، مما يضمن إمكانية تتبع أفضل لجميع مراحل سلسلة المعالجة؛

11.إعادة النظر في "تصنيف" الأشجار الغابوية التي تتمتع ثمارها بقيمة اقتصادية وتجارية عالية إلى أشجار مثمرة (مثل زراعة شجر الأركان في الملك الخاص)؛

12. تمكين النساء القرويات والشباب من الاستفادة بشكل منصف من العائدات المحققة، و ذلك على امتداد سلسلة القيمة لقطاع زراعة شجر الأركان؛

13. تنمية السياحة البيئية في المناطق المحمية بما يتناسب مع خصوصياتها الثقافية والترابية والايكولوجية؛

14.مواكبة و دعم الساكنة المحلية والرُعاة، من خلال:

- تنمية **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** عبر تعزيز المشاريع المحلية كالصناعة التقليدية، وتربية النحل، وتربية الأرانب، وتربية المواشي، وغيرها من الأنشطة؛

- منح إعانات من الصندوق الوطني الغابوي (FNF)لتشجيع مشاريع زراعة أشجار غابوية مثمرة (مثل الخروب والأركان والفراولة وبلوط الفلين) والنباتات العطرية والطبية في الأراضي الخاصة والجماعية؛

- اعتماد نظام لأداء الخدمات الإيكولوجية (PSE)، يَتَنَاسَبُ مع حجم استغلال الموارد الغابوية، ودرجةِ التأثيرِ على استدامتها، وذلك لمواجهة عمليات الرعي الجائر، والاستغلال المفرط للأشجار والنباتات في مختلف الأغراض؛

الملاحق

الملحق 1 :لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة

عبان أحمد بابا	عبد الرحيم كسيري **(مقرر الموضوع)**
نزهة علوي	عبد الرحيم لعباید
محمد بنقدور (رئيس اللجنة)	**عبد الله موقصيط**
عبد الكريم بنشرقي	عبد الله متقي
خليل بنسامي	**امحمد رياض**
بوخالفة بوشتة	مينة روشاطي (مقررة اللجنة)
محمد بوجيدة	طارق سجلماسي
علي بوزعشان	منصف زياني
نور الدين شهبوني (نائب المقررة)	ابراهيم زيدوح
البير ساسون	كمال الدين فاهر
كاوزي سيدي محمد	ادريس اليزمي
ادريس الإيلالي	محمد بنعليلو

أمينة العمراني	أمينة بوعياش

لائحة الخبراء الذين واكبوا اللجنة

خبيرة دائمة بالمجلس	**ياسمينة الدكالي**
الخبيرة الدائمة المكلفة بالترجمة	**نبيلة ضريف**

الملحق 2 :لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم

القطاعات الوزارية و المؤسسات العمومية	- وزارة الداخلية - المديرية العامة للجماعات الترابية - وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة (نقطة الاتصال الوطنية للتنوع البيولوجي) - الوكالة الوطنية للمياه والغابات - الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان(ANDZOA) - المركز الجهوي للاستثمار فاس-مكناس

الجمعيات	– جمعية جهات المغرب؛ – الجمعية المغربية لرؤساء المجالس الجماعية؛ – الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم؛ – الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة – اللجنة المغربية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة	
الشركاء الدوليون	– الصندوق العالمي لحماية الطبيعة (WWF)- فرع المغرب؛ – منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.	

الخبراء و الجامعيون	– السيد عبد العظيم الحافي – السيد عبد الرحيم أيت الحاج – السيد علي أغناج – السيد محمد بنزيان	

الملحق 3: نتائـج الاستشارة المواطنـة

فـي إطـار إعـداد المجلـس الاقتصادي والاجتماعي والبيئـي لـرأي حـول «النظم البيئية الغابوية بالمغرب»، أطلـق المجلـس فـي الفتـرة مـا بيـن 8 دجنبر 2022 و 11 يناير 2023، استشـارة مواطنـة عبـر منصتـه الرقميـة «أشـارك» وعلى مختلف صفحات شبكات التواصل الاجتماعي للمجلس. بلـغ عـدد التفاعلات مع هذا الموضوع 96625 منها 388 إجابة على الاستبيان و534 تعليقا على صفحات التواصل الاجتماعي للمجلس.

1- نتائـج الاستبيان الذي جـرى إطلاقه علـى المنصـة الرقميـة «أشـارك»

وفيما يتعلق بتدهور الموارد الغابوية و العوامل التي تساهم في تدهورها، تبرز نتائج الاستبيان أن 84٪ من الإجابات تشير إلى تدهور الوضع الحالي للمجال الغابوي، في حين يرى 10٪ فقط أنه يتم الحفاظ على النظم البيئية الغابوية وتثمينها.

الرسم البياني رقم 1: الوضع الحالي للمجال الغابوي الوطني (عدد الاجابات)

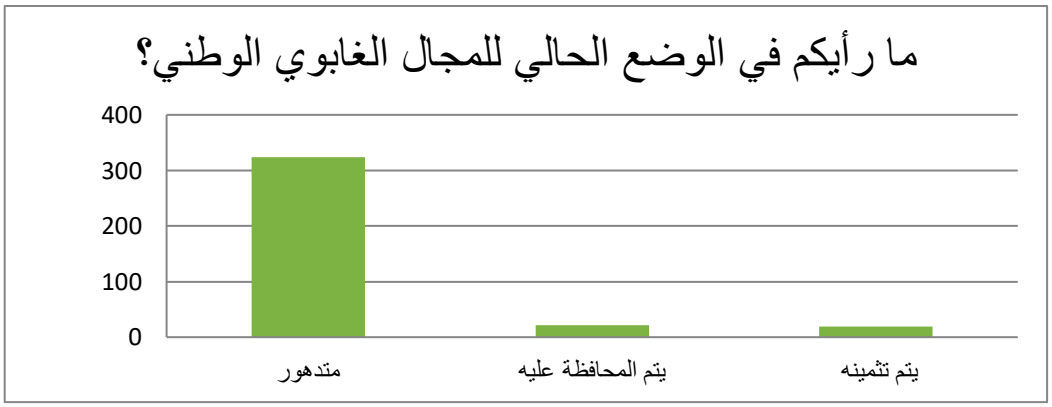

وفي ما يتعلق بدرجة استغلال موارد الغابات، يؤكد حوالي 62٪ من المشاركات والمشاركين الاستغلال المفرط لشجر الأركان والبلوط الفليني، متبوعا بالنباتات العطرية و الطبية (56٪) والعسل(46٪) وثمر البلوط (32٪) وترفاس الصحراء(29٪). وفي مقابل الاستغلال المفرط لهذه المنتجات، تفيد نتائج الاستشارة أن منتجات أخرى كالفطريات قلما يتم استغلالها (37٪) أو لا يتم استغلالها على الإطلاق (24٪).

الرسم البياني رقم2: العوامل الرئيسية التي تُسهم في تدهور المجال الغابوي على الصعيد الوطني (عدد الإجابات)

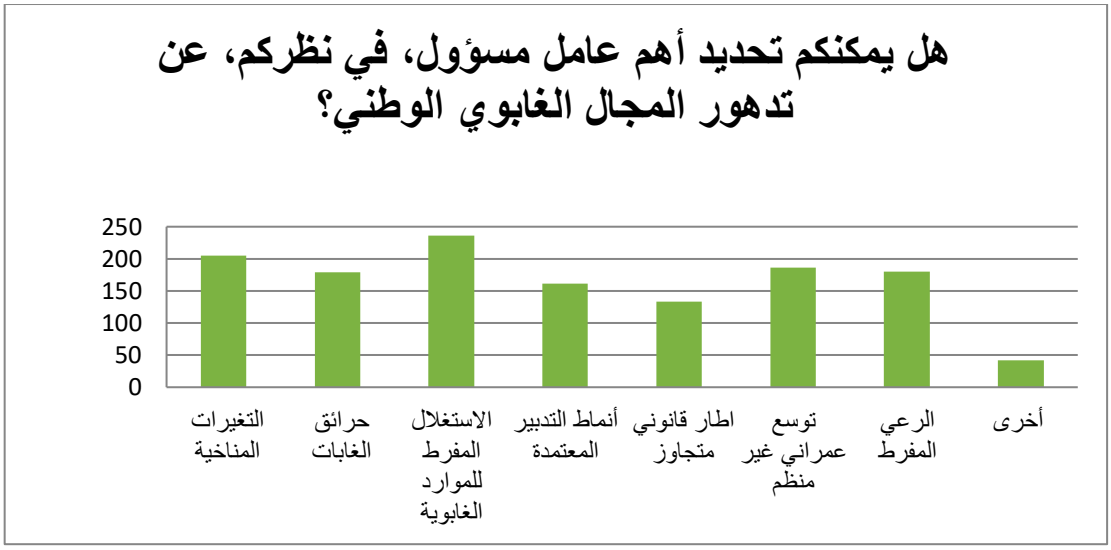

وفي ما يتعلق بالعوامل الرئيسية التي تسهم في تدهور المجال الغابوي بالمغرب (الرسم البياني رقم2)، تشير 61٪ من الإجابات أن الإفراط في استغلال الموارد الغابوية يُعد العامل الرئيسي وراء هذا التدهور، وتأتي التغيرات المناخية في المرتبة الثانية بنسبة 53٪، والتوسع العمراني غير المنظم في المرتبة الثالثة بنسبة 48٪. وبالإضافة إلى ذلك، يرى كل من المشاركات و المشاركون أن أنماط التدبير المعتمدة والإطار التنظيمي المتجاوزة من العوامل المؤثرة في تدهور النظم البيئية الغابوية، وذلك بنسبة 42٪ و34٪ على التوالي.

الرسم البياني رقم3: التدابير الكفيلة بتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة للمجال الغابوي (عدد الإجابات)

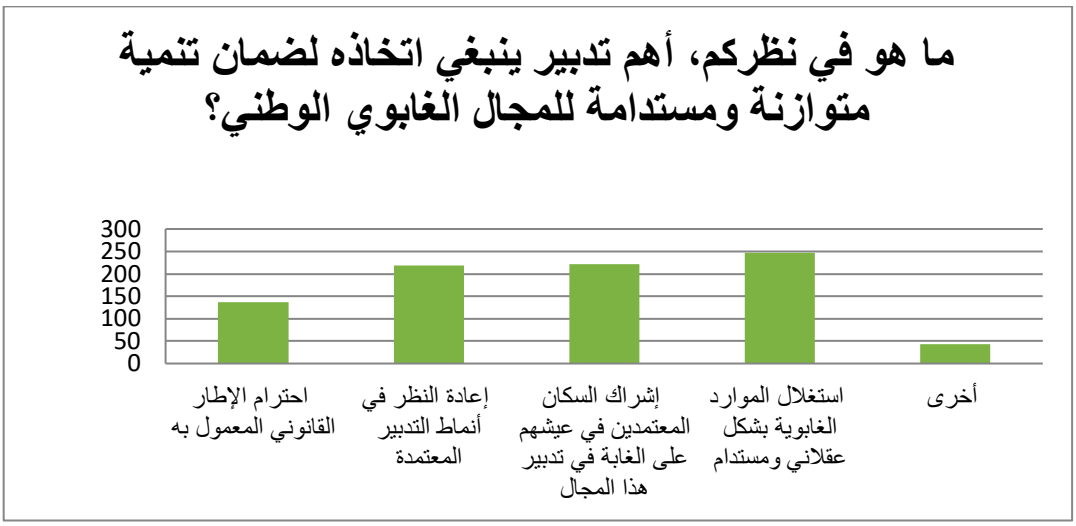

أما بالنسبة للتدابير الكفيلة بتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة في هذا المجال (الرسم البياني رقم3)، أشار 64 في المائة من المشاركات والمشاركين أن من أهم التدابير التي يتعين اتخاذها تحقيقا لهذه الغاية هي ترشيد استغلال الموارد الغابوية. وبالموازاة مع ذلك، يعتبر 58٪ في المائة أنه من الضروري إشراك الساكنة المحلية في تدبير تنمية المجال الغابوي ومراجعة أنماط التدبير المعتمدة حاليا. يليها إعمال القوانين الجاري بها العمل بنسبة 35٪.

الرسم البياني رقم4: التدابير الكفيلة بتثمين المجال الغابوي بالمغرب (عدد الإجابات)

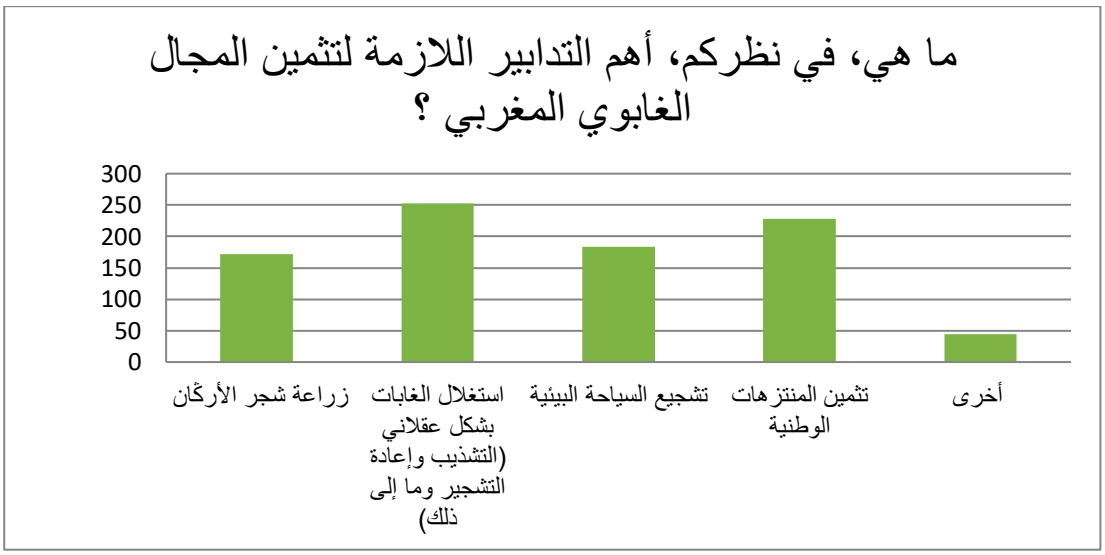

وفي الختام، يلاحظ أن غالبية الإجابات بشأن التدابير الأساسية اللازمة لتثمين المجال الغابوي على الصعيد الوطني (الرسم البياني رقم4) قد أعطت الأولوية لترشيد استغلال الأشجار الغابوية وتثمين المتنزهات الوطنية، متبوعا بتعزيز زراعة شجر الأركان (45٪) وتشجيع السياحة البيئية.

2- خلاصات التفاعل على الشبكات الاجتماعية للمجلس

أكد أكثر من 70٪ من المشاركات والمشاركين أن العوامل الرئيسية المتسببة في تدهور غابات المغرب تتمثل في الاستغلال البشري المفرط، والتغيرات المناخية، والتوسع العمراني وأنماط التدبير المتجاوزة.

وانصب حوالي ثلث هذه التعليقات على التدابير الأساسية الكفيلة بتنمية النظام البيئي الغابوي وتثمين موارده، بما في ذلك تشجيع عملية إعادة التشجير، ومراجعة أنماط التدبير بإشراك المواطنين المعنيين، و ترشيد استغلال الموارد الغابوية.

الملحق4 :برنامج عمل استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030»

مخطط العمل	17 برنامجاً	معدل الإنجاز إلى حدود 2022 (بالنسبة المائوية)
المحور الأول	إنشاء شبكة جديدة للتنشيط الترابي تضم أكثر من 500 منشط.	%10
	إحداث أزيد من 200 هيئة مكلفة بالغابات والتعاقد مع الساكنة حول برامج تشاركية محلية لتنمية الغابة (خطط التنمية الغابوية المجتمعية)	%18
	وضع آليات تحفيزية لفائدة الساكنة المحلية من خلال جملة من الأمور منها تعديل المرسوم المتعلق بتخصيص تعويض عن حماية الغابة، وذلك بالتشاور مع جمعيات مستخدِمي الغابة131: - الرفع من مبلغ التعويض من 250 درهم (للهكتار الواحد في السنة) إلى 1.000 درهم (للهكتار الواحد في السنة) بالنسبة للكائنات الموجودة في النظم البيئية الغابوية، ومن 350 درهم (للهكتار الواحد في السنة) إلى 1.100 درهم (للهكتار الواحد في السنة) بالنسبة لشجر الأركان. - تقليص المساحة من 300 إلى 50 هكتار، وذلك بما يمكِّن من حماية أكبر قدر ممكن من المساحات المغروسة. - توسيع نطاق المستفيدين ليشمل مستخدِمي الغابات بدلاً من ذوي الحقوق. - تحسين حكامة الأموال المتأتية من منظومة المقاصة (عقد الشراكة وبرنامج التوظيف ولجنة التقييم ...).	%95
	ملاءمة التدبير التشاركي مع الخصوصيات (المنتزهات الوطنية وعقود الامتياز في إطار التفويت الغابوي).	%5

131 بلغ عدد الجمعيات الرعوية المنشاة، نهاية عام 2021، 188 جمعية تضم 18.000 منخرط، إلى جانب 239 تعاونية غابوية (تشمل 21 مجموعة ذات نفع اقتصادي) وتضم 15.000 منخرط. وقد بلغ مجموع المساحة التي منع فيها الرعي 97.000 هكتار (الوكالة الوطنية للمياه والغابات).

	تشجيع عقود كراء حَقّ القنص لفائدة الجمعيات والشركات تبعاً لدفتر التحملات في هذا المجال.	%65
المحور الثاني	تهيئة وتثمين شبكة المنتزهات الوطنية العشر من أجل إعطاء الانطلاقة الفعلية لسياحة بيئية مزدهرة وتنظيم مجالات القنص والصيد.	%17
	الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيزه ومواصلة محاربة التصحر من خلال الحفاظ على الحياة البرية وتدبير الصيد وتربية الأسماك.	%38
	وضع برنامج لإعادة تشجير 600 ألف هكتار والتعاقد مع الساكنة حول برامج تشاركية من أجل حماية المساحات المغروسة، وذلك من خلال التدابير التحفيزية المتخذة.	%13
	إقامة شراكة منتِجة على مساحة 120.000 هكتار من أشجار الأوكاليبتوس والصنوبر في إطار منح رُخص استغلال الغابة (عقود الامتياز).	%20
المحور الثالث	إنشاء مشاتل بشراكة مع القطاع الخاص.	%90
	تطوير المهن الغابوية من خلال رقمنة وسائل تدبير القطاع.	%20
	تحديث أساليب الزراعة الغابوية إنجاحاً لعمليات التشجير.	%20
	تعبئة موظفي الغابات من خلال ملاءمة ظروف اشتغالهم والفصل بين المهن (شرطة المياه والغابات وهندسة الغابات والتنشيط الغابوي).	%10
المحور الرابع	الإصلاح المؤسساتي للقطاع عن طريق خلق وكالة المياه والغابات.	%100
	ملاءمة الإطار القانوني من خلال وضع قانون جديد منظم للغابات.	%80
	تأهيل الموارد البشرية وفقاً لخصائص المهن، وبما يدعم الإصلاح المؤسساتي المنشود للقطاع.	%20
	إنشاء قطب للبحث والتكوين يضم مختلف المعاهد المسؤولة عن التكوين في المجال الغابوي (مركز البحث الغابوي والمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين والمعهد الملكي للتقنيين المتخصصين في المياه والغابات).	%10

المصدر: الوكالة الوطنية للمياه والغابات2022